الأمم المتحدة

S/2015/558

مجلس الأمن

Distr.: General
23 July 2015
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بليبريا المنشأ عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)

يتشرف فريق الخبراء المعني بليبريا المنشأ عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) أن يحيل طيه، وفقا للفقرة ٥ (ب) من القرار ٢١٨٨ (٢٠١٤)، التقرير النهائي عن أعماله.

وعُرض التقرير على لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبريا في ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ ونظرت فيه اللجنة في ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٥.

ونرجو ممتنين إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة وعلى التقرير وإصدارهما باعتبارهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) لانسانا غبيري

(المنسق)

(توقيع) بنجامين سباتز

(الخبير)

230715 230715 15-10918 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بليبريا المقدم عملا بالفقرة ٥ (ب) من قرار مجلس الأمن ٢١٨٨ (٢٠١٤)

موجز

خلال الولاية الحالية لفريق الخبراء، أُعلن خلو ليبريا من مرض فيروس إيبولا واستُؤنفت أعمال تصفية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وينبغي أن يعطي هذا الحكومة الزخم لتبدأ بتولي زمام قطاع الأمن فيها بصورة تامة.

ولا تزال أنشطة الميليشيات مستمرة على طول الحدود بين ليبريا وكوت ديفوار، إذ نُفذت هجمات مميتة في كوت ديفوار في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير وآذار/ مارس وأيار/مايو ٢٠١٥. ويرى الفريق أن جماعات الميليشيا في المنطقة لا تزال قادرة على الاستمرار، ولا سيما في مناطق الغابات على طول الحدود مع كوت ديفوار. وقد احتفظت تلك الشبكات بالقدرة على إجراء هجمات مميتة ولا يزال لديها العزم على القيام بذلك، على الرغم من التطورات الجغرافية السياسية الواعدة للغاية في المنطقة، التي تتسم بعلاقات إيجابية قوية على مستوى رؤساء دول ليبريا وسيراليون وغينيا وكوت ديفوار، منذ انضمام كوت ديفوار إلى اتحاد نهر مانو في عام ٢٠٠٨.

وخلص التقييم الذي أجراه الفريق للمناطق الحدودية الرئيسية لليبريا مع جيرانها إلى وجود أوجه ضعف على طول الحدود بأكملها. ويبدو أن مستوى التعاون المرتفع نسبيا بين موظفي الجمارك وضباط الأمن في سيراليون وليبريا جعل تلك الحدود أقل إشكالية. غير أن طرق التهريب في سيراليون وغينيا، والتي غالبا ما تستخدم لنقل المخدرات غير المشروعة والأسلحة اليدوية الصنع، ما زالت تثير القلق لأن تلك القنوات السرية يمكن أن تُستخدم لنقل المواد غير المشروعة أو لتمويل أنشطة تزعزع الاستقرار. ولا تزال قدرة الحكومة على مراقبة الأسلحة وعلى رصد وتأمين حدودها، ولا سيما مع كوت ديفوار، متدنية للغاية. وقد أصبحت تلك المسألة أكثر أهمية في ضوء الإسراع بتخفيض عدد القوات العسكرية والشرطية لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا خلال الأشهر المقبلة.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، لم تقدم الحكومة إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبريا أي إخطارات تتعلق بالأسلحة أو الذخائر أو بتوفير تدريب. وحدد الفريق أربعة انتهاكات لحظر توريد الأسلحة يُشتبه في ارتكابها، مما يبين أوجه ضعف في قطاع الأمن في ليبريا، ويسلط الضوء على استمرار الاضطراب في غرب كوت ديفوار.

وبدأت القوات المسلحة الليبرية بوسم أسلحتها وفقا لقرار مجلس الأمن ١٩٠٣ (٢٠٠٩).

ولم يتم بعد إقرار مشروع قانون مراقبة الأسلحة النارية والذخيرة، وهو حجر الزاوية في التشريعات التي من شأنها أن تنشئ الإطار القانوني اللازم لتنظيم الأسلحة والذخيرة في ليبريا ورصدها ومراقبتها.

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٦

ثانيا – المنهجية ٦

ثالثا – سياق التقرير ٧

ألف – مرض فيروس إيبولا وقطاع الأمن ٧

باء – الخطة الانتقالية الليبرية ٨

جيم – التحديات والتعاون على الصعيد الإقليمي ٩

رابعا – التدابير المتعلقة بالأسلحة المتخذة حاليا بموجب القرار ٢١٨٨ (٢٠١٤) ١١

ألف – لمحة عامة ١١

باء – الإخطارات ١٢

جيم – التشريعات المتعلقة بالأسلحة وقطاع الأمن ١٢

دال – وسم الأسلحة ١٥

هاء – نظم إدارة المستودعات والمخزونات الحكومية ١٦

خامساً – الشواغل الأمنية عبر الحدود وحظر توريد الأسلحة ١٨

ألف – الهجمات التي وقعت في كوت ديفوار في عام ٢٠١٥ والصلات القائمة مع المتمردين عبر الحدود ١٩

باء – حوادث الاختطاف ٢١

جيم – الاعتقالات في كوت ديفوار تلقي الضوء على الصلات القائمة بين المقاتلين ٢١

دال – تمويل الهجمات والهيكل والقيادة ٢٣

هاء – انتهاكات حظر توريد الأسلحة المشتبه في وقوعها ٢٤

واو – محاولة شراء أسلحة من أفراد وحدة التصدي للطوارئ ٢٧

زاي – حوادث إطلاق النار المزعومة من قبل جنود إيفواريين على ليبريين في الأراضي الليبرية ٢٨

حاء – تسديد مدفوعات إلى المرتزقة لمقاومة الهجمات ٣٠
طاء – الجهود المبذولة لتجنيد مرتزقة ليبريين في ”قوة احتياطية“ ٣١
سادساً – التوصيات ٣١

Page

Annexes*

I. List of entities with which the Panel had meetings and consultations 34
II. Arms marking undertaken by the Armed Forces of Liberia 36
III. Photograph of Kapet Severain Saboa 38
IV. Photograph of Augustin Dabo Takouo 39
V. Further information on Seyon Brooks (also known as “Gussie Brooks”) 40
VI. Handguns available in the local market in Monrovia 42
VII. Examples of artisanal pistols 43
VIII. Attempted purchase of pistols from Emergency Response Unit officers 46
IX. Further information on payments to mercenaries 47
IX.A Handwritten list of mercenary generals 51
IX.B Telephones used by former mercenary generals 52
IX.C Receipts for motorbike purchases found on detained individuals 53
IX.D Bush Dog’s bible with April 2015 date and Abidjan address 55
IX.E Ecobank card belonging to Dennis Slayah (“Ble Goude”) 56
IX.F Dennis Slayah’s passport and stamped pages 57

* The annexes to the present document are being circulated in the language of submission only and without formal editing.

IX.G Text messages sent by the former National Security Agency official to General Power, showing command and control responsibilities, military-style organization and links between former Liberian mercenary generals 59

X. Photograph of Tiah Moduan Alexan, also known as “Terminator”, (rear) and Todia Bliase, also known as “Blessing” 61

أولا - مقدمة

١ - جدد مجلس الأمن بموجب قراره ٢١٨٨ (٢٠١٤) حظر الأسلحة على الجهات الفاعلة من غير الدول في ليبريا، فضلا عن حظر السفر الموجه لعدة أفراد ليبريين وغير ليبريين. ونص القرار على تمديد ولاية فريق الخبراء المعني بليبريا لمدة ١٠ أشهر. وفي رسالة مؤرخة ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس المجلس (S/2015/18)، أعلن الأمين العام تعيين لانسانا غبيري (كندا، تمويل) وبنجامين سباتز (الولايات المتحدة الأمريكية، أسلحة) في الفريق، على أن يتولى السيد غبيري دور منسق الفريق.

٢ - وبموجب قرار مجلس الأمن، كُلّف الفريق بإيفاد بعثة تقييم إلى ليبريا والدول المجاورة من أجل إجراء تحريات وإعداد تقرير نهائي عن التنفيذ، وعن أي انتهاكات للتدابير المتعلقة بالأسلحة، بما في ذلك مصادر تمويل الاتجار غير المشروع بالأسلحة، والتقدم المحرز فيما يتعلق بقدرة الحكومة على القيام على نحو فعال بمراقبة الأسلحة وحفارة مناطقها الحدودية. وشملت الولاية أيضا تقديم آخر المستجدات بشأن التقدم الذي تحرزه الحكومة في تلبية شروط الإخطار التي حددها المجلس فيما يتعلق بالأسلحة.

ثانيا - المنهجية

٣ - عمل الفريق في إطار من التعاون الوثيق مع حكومة ليبريا وهيئاتها ذات الصلة، ولا سيما وزارة الخارجية، والشرطة الوطنية، ومكتب الهجرة والتجنيس، واللجنة الوطنية الليبرية المعنية بالأسلحة الصغيرة، والهيئة التشريعية، ومع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وفريق الخبراء المعني بكوت ديفوار. وقد تشاور الفريق بانتظام بالتشاور وتبادل المعلومات مع الوكالات الحكومية المختصة.

٤ - وسافر الفريق إلى ليبريا في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٥؛ وإلى ليبريا وسيراليون وغينيا في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٥. وفي ٤ أيار/مايو، أطلع اللجنة المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبريا على آخر المستجدات بشأن التقدم المحرز في القطاعين الأمني والقانوني فيما يتعلق بقدرة الحكومة على القيام على نحو فعال برصد ومراقبة الأسلحة والمسائل الحدودية. وبالإضافة إلى المشاورات التي عقدها الفريق مع مسؤولي الحكومة والبعثة، فقد أجرى مشاورات مع مسؤولين في سفارتي كوت ديفوار وسيراليون، ومع مكتبي الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مونروفيا. وفي سيراليون، عقد الفريق مشاورات مع مسؤولين في اتحاد نهر مانو وفي الوكالات الأمنية التابعة للحكومة، بما في ذلك وحدة مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ومكتب الأمن

القومي، والجمارك والهجرة، وأمن الحدود والشرطة. وفي غينيا، قيّم الفريق إجراءات أمن الحدود وأجرى مشاورات مع الشرطة الوطنية وحرس الحدود. وقام الفريق بإيلاء الأولوية للمشاورات مع المسؤولين في حكومة ليبريا وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، والتحقيقات الميدانية المتعلقة بالمناطق الحدودية بين لبيريا وبين كوت ديفوار وغينيا وسيراليون. وأجرى استعراضا مكثفا للوثائق الرسمية وغير الرسمية المتعلقة بليبريا، بما في ذلك تلك الواردة من كيانات حكومية وكيانات تابعة للأمم المتحدة، وبيانات تم الحصول عليها من السفارات والمنظمات الإقليمية، إضافة إلى معلومات تم الحصول عليها في مقابلات أجريت في ليبريا وغينيا وسيراليون. وسعى الفريق إلى الحصول على أدلة مستندية أو مادية دامغة وإلى التحقق من صحتها من مصادر متعددة. وأُبلغت الأطراف المعنية بالنتائج التي توصل إليها الفريق، حيثما أمكن، حتى تكون أمامها الفرصة للإدلاء بالمزيد من التوضيحات أو لدحض الأدلة المقدمة من الفريق. ويقدم المرفق الأول قائمة بالاجتماعات والمشاورات التي أجراها الفريق خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ثالثا - سياق التقرير

ألف - مرض فيروس إيبولا وقطاع الأمن

٥ - في ٩ أيار/مايو ٢٠١٥، أعلنت منظمة الصحة العالمية خلو ليبريا من مرض فيروس إيبولا بعد أكثر من ١٨ شهرا على بدأ الأزمة المنهكة التي أثرت على جميع جوانب الحياة في البلد. وكشفت الأزمة عن ثغرات في القدرة الحكومية في مختلف القطاعات مع التسبب في الوقت نفسه بإنهاك قوات الأمن فيها، وإظهار حدود هذه القوات (انظر S/2014/831، الفقرات ١٢-٢٥). ومع ذلك، يبدو أن المرض لم يخلّف أثرا يُذكر في المدى الطويل على قطاع الأمن. وتفيد التقارير بأن الفيروس أدى إلى وفاة ثمانية جنود وستة من أفراد الشرطة الوطنية، بما في ذلك نائب قائد في مقاطعة نيمبا، وموظف في مكتب الهجرة والتجنيس. ويرى فريق التقييم أنه رغم أن حالات الوفاة تلك قد أثّرت سلبا على معنويات القوات الأمنية، فإنها لم تخلّف آثارا معوِّقة على اتساقها وقدرتها التشغيلية. ومع ذلك، خلص الفريق إلى أن الأزمة فاقمت ما تعاني منه حكومة ليبريا من معوّقات على صعيد القدرات وأثّرت سلبا على قدرتها على الوفاء ببعض التزاماتها المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٢١٨٨ (٢٠١٤).

باء - الخطة الانتقالية الليبرية

٦ - يلاحظ الفريق أن القيود السالفة الذكر مبينة في خطة الحكومة لانتقال البعثة. وتتضمن الخطة، التي وافق عليها مجلس الأمن الوطني في ٦ آذار/مارس ٢٠١٥، تفاصيل مقترحات الحكومة لتولي مسؤوليات الأمن التي تضطلع بها حاليا بعثة الأمم المتحدة في ليبريا بينما البعثة تعجّل بعملية الإلغاء التدريجي لأدوارها الأمنية. وتغطي المسؤوليات جميع جوانب الحفاظ على الأمن في جميع أنحاء ليبريا. وعلى الرغم من التزام الفرع التنفيذي والمجلسين التشريعيين بتنفيذ الخطة، فإن المؤشرات المبكرة تدل على أن التنفيذ سيشهد تأخرا كبيرا في حال عدم توافر دعم وضغط ثنائيين ومتعددي الأطراف.

٧ - وتبدو أوجه نقص التمويل في الخطة خطيرة. وقد عقد الاجتماع الأول لفريق التنفيذ المشترك، الذي تضمن كبار مسؤولي الحكومة وقادة الوكالات الأمنية وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا وسفير الولايات المتحدة الأمريكية، في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٥، أي بعد شهرين من موعده المحدد. وقامت البعثة والمسؤولون الحكوميون بإبلاغ الفريق بأن الاجتماع ركز على المخصصات الحالية التي رصدتها الحكومة للخطة. وكانت الحكومة قد قدرت كامل تكلفة الخطة الثلاثية السنوات بمبلغ ١٠٤,٨ ملايين دولار بالإضافة إلى مبلغ ١١,٥ مليون دولار للتكاليف المتصلة بوضع برنامج مشترك للعدالة والأمن. وتُقدر نفقات الحكومة على الخطة بمبلغ ٧٦,١ مليون دولار للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦، ومع ذلك لم يُخصص سوى مبلغ ١٥ مليون دولار فعليا للخطة في مشروع الميزانية لتلك الفترة[(١)].

٨ - ويساور الفريق قلق لأن الميزانية الحالية تقلل من نفقات الشرطة الوطنية بنسبة ٨ في المائة (من ١٦,٤ مليون دولار إلى ١٥ مليون دولار) ومن نفقات مكتب الهجرة والتجنيس بنسبة ١٩ في المائة (من ٥,٧ ملايين دولار إلى مبلغ ٤,٦ ملايين دولار). وبالإضافة إلى ذلك، تم تخفيض ميزانية وزارة الدفاع، التي تغطي القوات المسلحة ودائرة حماية المسؤولين التنفيذيين ووكالة الأمن الوطني، بنسبة ١٥ في المائة (من ١٤,٨ مليون دولار إلى ١٢,٥ مليون دولار).

٩ - وفي الواقع، فإن نقاطا مرجعية هامة تتعلق بتنفيذ الخطة الانتقالية لم تتحقق بالفعل، ومن غير المحتمل أن تتحقق في عام ٢٠١٥. وتشمل هذه النقاط سن قانون جديد للشرطة،

---

(١) يقل مشروع الميزانية، البالغ قدره ٦٠٤ ملايين دولار، بنسبة ٤,٩ في المائة عن ميزانية السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ (٦٣٥,٢ مليون دولار). وبلغت الاعتمادات المرصودة لقطاعي الأمن وسيادة القانون ٩٠,٤ مليون دولار، وهذا المبلغ أعلى بنسبة ٦,٥ في المائة من مخصصات الميزانية السابقة، لكنه يشمل مبلغ ١٥ مليون دولار للخطة الانتقالية.

وقانون موحد للعدالة العسكرية، وقانون لمراقبة الأسلحة النارية والذخيرة، وتعديل قانون الدفاع. فهذه القوانين ذات أهمية بالغة لحسن سير العمل في قطاع الأمن، وهي تؤثر بشكل مباشر على قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها على النحو المبين في قرار مجلس الأمن ٢١٨٨ (٢٠١٤) (انظر الفقرات ٢٠-٢٦ أدناه).

جيم - التحديات والتعاون على الصعيد الإقليمي

١٠ - تعاني الأجهزة الأمنية التابعة للحكومة من قصور شديد في قدرتها على تحديد أو رصد الأسلحة داخل أراضيها بشكل فعال، وعلى حفارة حدودها مع بلدان الجوار وهي سيراليون وغينيا وكوت ديفوار. وقد زار الفريق المناطق الحدودية الرئيسية مع كل من الدول الثلاث فوقف على العديد من مواطن الضعف. وعلى ما يبدو فإن الحدود مع سيراليون هي الأقل إشكالا في الوقت الراهن، ويعزى ذلك جزئيا إلى ارتفاع مستوى التعاون بين مسؤولي الجمارك والأمن في البلدين، ولا سيما في منطقة العبور الحدودية الرئيسية، بو - ووترسايد/جيندما. ومع ذلك، فحوادث الاتجار بالمخدرات، ولا سيما القنب، بل وحتى الكوكايين والهيروين أحيانا، أمر شائع جدا على طول حدود لا يخضع معظمها إلى مراقبة شرطية. ويساور الفريق قلق أكبر بشأن الحدود مع غينيا وهي منشأ للعديد من الأسلحة اليدوية الصنع المتداولة في ليبريا (انظر الفقرات ٦٢-٦٤ أدناه) ومصدر لمخدرات شديدة المفعول كالكوكايين قد تمر على الأرجح عبر ليبريا لشحنها العابر إلى الخارج. أما الحدود مع كوت ديفوار فهي الشاغل الرئيسي والملح فيما يتعلق بالأمن والاستقرار الإقليميين على اعتبار أنها ساحة لأنشطة قتالية متواصلة (انظر الفقرات ٣٨-٧٨ أدناه).

١١ - ويلاحظ الفريق حصول تحول من أكثر التحولات أهمية منذ سنوات النزاع الإقليمي في التسعينات من القرن الماضي وأوائل العقد الأول من الألفية يتمثل في وجود علاقات إيجابية قوية فيما بين رؤساء الدول في ليبريا وسيراليون وغينيا وكوت ديفوار. وفي الظروف الراهنة، يكاد يكون من المستبعد تماما أن تدعم أي من الحكومات الأربع أنشطة مقاتلين مناوئين لحكومة دولة أخرى من دول الجوار، كما كان الحال عليه من قبل.

١٢ - والبلدان الأربعة أعضاء في اتحاد نهر مانو الذي يعاد تفعيله ببطء بفضل تجدد التركيز. وتتخذ أمانته حاليا من مبنى جديد في سيراليون مقرا لها وقد تم تعزيزها بموظفين إضافيين. وفي أيار/مايو ٢٠١٥، عقد الفريق مناقشات مع كبار المسؤولين في الأمانة شملت مسؤولي وحدة السلام والأمن التي أنشئت في كانون الثاني/يناير. وتضم الوحدة عميدا سابقا في القوات المسلحة الليبرية ومقدما في الجيش الغيني وأحد كبار ضباط شرطة سيراليون.

وأبلغ المسؤولون الفريق بأن كوت ديفوار ستنتدب أحد كبار موظفي الجمارك في تلك الوحدة بمجرد إعلان منظمة الصحة العالمية خلو سيراليون من فيروس إيبولا، وأن الوحدة ستنظم اجتماعا لموظفين عسكريين وتقنيين وتنفيذيين من البلدان الأربعة جميعها، وذلك بغرض تسيير دوريات مشتركة على الحدود بمجرد إعلان خلو المنطقة من فيروس إيبولا. وقد قدمت الأمانة بالفعل بعض الدعم للعاملين في مكتب الهجرة والتجنيس في ليبريا.

١٣ - ويلاحظ الفريق استمرار تعاون الاتحاد الأفريقي، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مع قطاع الأمن في ليبريا. وقد احتفظت الهيئتان بمكاتب في ليبريا منذ عام ٢٠٠٤ من أجل دعم اتفاق السلام الشامل لعام ٢٠٠٣. وتتيح نيجيريا وغانا حاليا وحدتين من أكبر الوحدات العسكرية التابعة لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وتقدم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أيضا دعما كبيرا لمكتب الهجرة والتجنيس، بما يشمل توفير جهاز مسح يستخدم حاليا في مطار روبرتس الدولي وإتاحة التمويل لبناء مساكن للموظفين في مقاطعات غراند غيده وماريلاند ونيمبا وسينوي. وقد جعلت أيضا من ليبريا مقرا لمكتب الإنذار المبكر الذي يركز على الأخطار التي تهدد السلام والأمن ويغطي ليبريا وغانا وغينيا وسيراليون، والذي ينطوي على إمكانات كبيرة رغم أن الطموح يغلب عليه أكثر من الطابع العملي.

١٤ - وعُقد، في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٥ في أبيدجان، الاجتماع الرباعي الثالث بين حكومتي كوت ديفوار وليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا. والتزمت الحكومتان بإعادة تفعيل اللجنة المشتركة الثنائية التي أنشئت عام ١٩٧٢ وظلت معطلة منذ ثمانينات القرن الماضي، كما وضعتا خططا لإعادة اللاجئين الإيفواريين إلى كوت ديفوار. وبالنظر إلى الأهمية التاريخية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو ولدورهما المستمر في ليبريا، يستغرب الفريق كونهما لم يُشركا، على ما يبدو، في الاجتماعات حتى الآن.

١٥ - وتضمن البيان الختامي الصادر عن الاجتماع الرباعي فقرة يمكن أن تنطوي على مشاكل بالنسبة لمستقبل الأمن في ليبريا وكوت ديفوار. وتنص تلك الفقرة على أن الحكومتين توافقان على الحق في المطاردة الحثيثة للمقاتلين الذين يشاركون في هجمات عبر الحدود في أي من الدولتين. وترد الإشارة في البلاغ إلى أن هذا الاتفاق ليس سوى اتفاقا مبدئيا وأن طرائق تنفيذه سيُتفق عليها في إطار اتفاق رسمي يحترم القوانين المحلية في كلا البلدين والقانون الدولي الساري، بما في ذلك قانون اللاجئين. ومع ذلك، يلاحظ الفريق أن إدراج هذه الفقرة والغموض الذي يكتنف عبارة ''المطاردة الحثيثة'' يثير مشاكل قانونية

وعملية ستؤدي في المستقبل، إن لم تُحل الآن، إلى انتهاكات من أحد الطرفين في البيان أو من كليهما. وعلاوة على ذلك، فبالنظر إلى التفاوت بين كوت ديفوار وليبريا من حيث القوة والموارد، وإلى كون البعثة تمر حاليا بمرحلة انتقالية تمهيدا لتصفيتها في ليبريا، يرى الفريق أهمية مشاركة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو في الاجتماعات المقبلة بوصفهما حكمين يفصلان بشكل محايد في مدى تطبيق الممارسات الجيدة، ولا سيما فيما يتعلق بتحديد طرائق تنفيذ البيان.

١٦ - وتكتسي هذه المشاركة الإقليمية طابعا ملحا بسبب عدم التأكد من دقة ترسيم الحدود بين ليبريا وكوت ديفوار، ولا سيما على طول نهر كافالا. وطلب الفريق توضيحا من الحكومتين بشأن الترسيم الدقيق للحدود، ولكنه لم يتلق أي أجوبة واضحة. والدقة هنا مهمة لأن معظم الجماعات المقاتلة المسلحة التي تعمل على طول الحدود تستخدم الجزر الواقعة في النهر، بشكل متكرر، لإعادة تجميع صفوفها وتنظيم الهجمات (انظر الفقرات ٤٥ و ٦١ و ٦٢ أدناه). ويترتب على الغموض فيما يتعلق بالبلد الذي تستخدم هذه الجماعات أراضيه للقيام بعملياتها آثار على ما يمكن أن يشكل ”مطاردة حثيثة“ وعلى البلد الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن معالجة مشكلة المقاتلين. وعلاوة على ذلك، فمن شأن حوادث إطلاق النار المزعومة على طول النهر (انظر الفقرات ٧٠-٧٤ أدناه) أن تفضي إلى آثار متباينة جدا بحسب الموقع الدقيق للحدود الوطنية.

رابعا - التدابير المتعلقة بالأسلحة المتخذة حاليا بموجب القرار ٢١٨٨ (٢٠١٤)

ألف - لمحة عامة

١٧ - جدد مجلس الأمن، بموجب قراره ٢١٢٨ (٢٠١٣)، حظر توريد الأسلحة المفروض على ليبريا الذي يمنع توريد الأسلحة وأي أعتدة ذات صلة، أو بيعها أو نقلها، وتقديم أي مساعدة أو مشورة أو تدريب متصل بالأنشطة العسكرية، بما في ذلك تقديم التمويل والمساعدة المالية، إلى أي كيان أو فرد عامل في إقليم ليبريا من الكيانات والأفراد غير التابعين للحكومة. وعلى نحو ما جاء في تقييمات الفريق السابقة، ما زال مسؤولو الحكومة إلى حد كبير غير مدركين لطبيعة حظر توريد الأسلحة ومتطلباته (انظر S/2014/363 الفقرة ٨؛ و S/2014/831 الفقرات ٢٧-٢٩ و ٣٧ و ٣٨).

باء - الإخطارات

١٨ - وفقا للفقرة ٢ (ب) '٢'من القرار ٢١٢٨ (٢٠١٣)، تضطلع الحكومة بالمسؤولية الأساسية عن إخطار لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبريا، بشكل مسبق، بشحن أي إمدادات من الأسلحة الفتاكة والمواد ذات الصلة بها، أو عن أي مساعدة أو مشورة أو تدريب يقدم في ما يتعلق بالأنشطة العسكرية أو غيرها من أنشطة قطاع الأمن لحكومة ليبريا. وخلال الفترة قيد الاستعراض، لم يتلق الفريق معلومات عن أي إخطار من هذا القبيل أو عن أي عمليات تسليم للأسلحة أو الذخائر أو تقديم التدريب إلى الحكومة.

١٩ - وتعلق آخر إخطار قدمته الحكومة بشحنة أسلحة وذخائر وأعتدة للقوات المسلحة وقد أُبلغت به اللجنة رسميا في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ (انظر S/2014/831، الفقرتان ٣٦ و ٣٧). بيد أن هذه الأسلحة لم تورَّد. وحاول الفريق الحصول على المزيد من التوضيحات بشأن هذه المسألة من وزارة الدفاع ووزارة المالية والتخطيط الإنمائي لكن محاولاته لم تكلل بالنجاح. ولم تستجب هذه الأخيرة لطلبات الفريق المتكررة بترتيب عقد اجتماع مع المسؤولين.

جيم - التشريعات المتعلقة بالأسلحة وقطاع الأمن

٢٠ - لم يسن بعدُ قانون مراقبة الأسلحة النارية والذخيرة، وهو حجر الزاوية في التشريعات التي من شأنها أن تنشئ الإطار القانوني لتنظيم الأسلحة والذخيرة في ليبريا ورصدها ومراقبتها. وتلقى الفريق معلومات من اللجنة الوطنية الليبرية المعنية بالأسلحة الصغيرة في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٥ تفيد بأن مجلس النواب قد ناقش مشروع ذلك القانون مرتين في أيار/مايو ٢٠١٥، ولكنه لم يؤيده. وفي وقت لاحق، في أيار/مايو، أحال مجلس النواب مشروع القانون دون تأييد إلى مجلس الشيوخ. ويمكن لمجلس الشيوخ أن يصادق على مشروع القانون مستغنيا عن مجلس النواب؛ ذلك أن تأييد مجلس النواب إنما هو إجراء صوري وخطوة معمول بها للتوصل إلى الإجماع التشريعي بشأن القضايا الرئيسية. ويتعين بعد ذلك أن يوقّع رئيس الجمهورية على القانون ليصبح ساريا. وأبلغت اللجنة الوطنية الليبرية الفريق بأنها قدمت إحاطة إلى لجنة مجلس الشيوخ المعنية بالدفاع الوطني والاستخبارات والأمن وشؤون قدماء المحاربين في ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٥ أشارت فيها إلى الحاجة الملحة إلى المصادقة على هذا القانون. وكان الفريق قد عقد قبل ذلك اجتماعا مع رئيس لجنة مجلس الشيوخ في ٨ نيسان/أبريل لجمع معلومات عن حالة القانون والتأكيد على أهمية إقراره. وأبلغ رئيس اللجنة الفريق في ذلك الوقت أن القانون على رأس أولويات الهيئة

التشريعية، وأنه سيُقرّ قبل أن تستهل الهيئة التشريعية نظرها في الميزانية الوطنية السنوية في حزيران/يونيه. ولكن ذلك لم يحدث.

٢١ - وتلقى الفريق معلومات من لجنة مجلس الشيوخ في أوائل حزيران/يونيه تفيد بأن العديد من أعضاء مجلس الشيوخ ومجلس النواب قد أعربوا عن تحفظات بشأن القيود المنصوص عليها في المشروع والمفروضة على اقتناء الأسلحة، مما يحد حيازة الأفراد للأسلحة إلى بندقية أحادية الماسورة. وينص القانون على المزيد من القيود، فيشترط حيازة البندقية باستخدامها للأغراض المهنية (S/2014/363، الفقرة ٣٣). ويكرر الفريق رأيه بأن تخفيف هذا القيد سيضر بالأمن في ليبريا.

٢٢ - ووجه الفريق، في تقريره الأخير لعام ٢٠١٤، الانتباه إلى عدم إحراز التقدم في إصدار قانون الانضباط العسكري، الذي وقّعه وزير الدفاع في عام ٢٠١٣. وحث الفريق الحكومة على الإسراع بالتصديق على القانون (انظر S/2014/831، الفقرة ١٠٠). وجاء ذلك في أعقاب حادث إطلاق نار شاركت فيه عناصر من القوات المسلحة الليبرية وأفضى إلى مقتل شاب واحد وإصابة اثنين آخرين بجروح خطيرة في ذروة أزمة فيروس إيبولا في آب/أغسطس ٢٠١٤ (انظر المرجع نفسه، الفقرتان ١٨ و ١٩). وفي غياب صك قانوني موحد يتيح التعامل مع سوء سلوك من هذا القبيل، أنشأت القوات المسلحة مجلس محكّمين ضم مستشارين عسكريين من الولايات المتحدة لدى القوات المسلحة الليبرية، وأجرى جلسة استماع تأديبية إدارية (لا جنائية) استنتج على إثرها أن عقيدا تولى قيادة العملية قد ارتكب سلوكا مشينا غير لائق بالضباط وتقصيرا في أداء الواجب. وقد احتُجز لفترة وجيزة ثم خفضت رتبته إلى رتبة أدنى.

٢٣ - وناقش الفريق في ٩ حزيران/يونيه مشروع القانون، الذي يعرف الآن باسم القانون الموحد للقضاء العسكري، مع نائب وزير الدفاع المكلف بالعمليات. ويولّف بين عناصر مستقاة من الصكوك القانونية العسكرية للولايات المتحدة وبين تلك المستمدة من بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وينص على إنشاء منصب المحامي العام للأركان أو كبير الضباط القانونيين في القوات المسلحة وحرس السواحل والجناح الجوي، الذي سيكون هو المستشار العام في القوات المسلحة. وسيكون هناك أيضا فريق من القضاة يضم ضباط عاملين في القوات المسلحة مؤهلين في الشؤون القانونية. ولا تتضمن القوات المسلحة حاليا محامين مؤهلين، بل تتضمن أربعة أفراد يخضعون للتدريب حاليا. وقام نائب الوزير بإبلاغ الفريق بأن المتدربين سيكتمل تأهيلهم في عام ٢٠١٦، وبعد ذلك ستحيل الحكومة القانون إلى المجلس التشريعي ابتغاء سنه.

٢٤ - ويعتبر الفريق إقرار القانون الموحد للعدالة العسكرية أمرا ملحا. وقد لاحظ في تقريره النهائي لعام ٢٠١٤ (المرجع نفسه، الفقرة ١٧) أن استراتيجية الدفاع الوطني تعرّف دور الجيش بأنه حماية السلامة الإقليمية لليبريا ومساعدة الشرطة الوطنية في حالات الطوارئ الوطنية. وأكد نائب وزير الدفاع للعمليات للفريق في حزيران/يونيه ٢٠١٥ أن القوات المسلحة، وبالرغم من الأخطاء التي ارتكبها بعض أفراد القوات المسلحة خلال حالات الطوارئ المرتبطة بفيروس إيبولا، ما زالت ملتزمة بتلك الأدوار، التي ستشمل التفاعل الوثيق مع السكان المدنيين في حالات التوتر. وهذا يدعو إلى القلق لأن الفريق تلقى معلومات بشأن حادث آخر مقلق ينطوي على أعمال عنف ضد المدنيين ارتكبتها القوات المسلحة. وفي ١٤ نيسان/أبريل، ألقت الشرطة الوطنية القبض على جندي يُزعم أنه قتل شخصا يستقل دراجة نارية في تجمع ''ثينكر فيليج'' في ضاحية بينسفيل بمونروفيا. وقامت الشرطة باحتجازه لفترة وجيزة ثم سلمته إلى القوات المسلحة. ومن واقع المعلومات التي جمعها الفريق من مصادر تابعة لوزارة الدفاع في أوائل حزيران/يونيه، سوف يخضع هذا الجندي لنفس التحكيم التأديبي المخصص الذي خضع له العقيد المتورط في إطلاق النار في ''ويست بوينت'' في آب/أغسطس. وليس من المرجح أن تؤدي العقوبة غير المشددة في هذه الحالات إلى ردع سوء السلوك في المستقبل أو تعزيز حسن العلاقات بين المدنيين والعسكريين في ليبريا. غير أن مشروع القانون يفرض عقوبات قاسية على جريمة القتل غير المشروع أو القتل العمد، بما في ذلك ''السجن مدى الحياة حسبما تقرر المحكمة العسكرية''.

٢٥ - وبالمثل يساور الفريق القلق أيضا إزاء عدم إصدار قانون الشرطة الجديد، الذي كان من المقرر إصداره في أيار/مايو ٢٠١٥، وفقا للنقاط المرجعية للخطة الانتقالية للبعثة. وتم الانتهاء من المشروع النهائي لهذا القانون في أوائل عام ٢٠١٤. ويحدد مشروع القانون بوضوح دور الشرطة الوطنية في إطار الأجهزة الأمنية الأخرى. ويعتبر إقراره مهما سواء لتماسك عمل الشرطة الوطنية أو علاقتها بالأجهزة الأمنية الأخرى، بما في ذلك وكالة إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات ومكتب الهجرة والتجنيس.

٢٦ - ويشير الفريق إلى التقدم المحرز فيما يتعلق بالتشريعات المتصلة بوكالة إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات. وتم إقرار قانون المخدرات والمواد الخاضعة للمراقبة لعام ٢٠١٤ في غضون أسابيع قليلة من تقديمه من قبل رئيس الهيئة التشريعية في حزيران/يونيه ٢٠١٤. وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، وقعت رئيسة الجمهورية على القانون ليصبح نافذا. وأبلغ مدير الوكالة الفريقَ في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥ أن الوكالة قد حصلت على موافقة رئاسية بنشر موظفيها في ميناء فري بورت في مونروفيا وفي الموانئ البحرية الأخرى. ووقعت الوكالة في

أوائل حزيران/يونيه مذكرة تفاهم مع سلطات ميناء فري بورت من أجل عملية النشر، على نحو ما أوصى به الفريق سابقا (انظر المرجع نفسه، الفقرة ١٠٩).

دال - وسم الأسلحة

٢٧ - بموجب قرار مجلس الأمن ١٩٠٣ (٢٠٠٩)، يُطلب إلى الحكومة أن تقوم بوسم كافة الأسلحة والذخيرة التي في حوزتها، وأن تحتفظ بسجل لها، وأن تقوم بإخطار لجنة الجزاءات رسمياً باتخاذ تلك الخطوات. ولم يقدَّم هذا الإخطار بعد. ومع ذلك، في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، وبعد تلقي المساعدة التقنية والتدريب من مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، بدأت القوات المسلحة بوسم مخزونات الأسلحة الموجودة لديها باستخدام آلتي الوسم المتاحتين لدى الحكومة. وقامت اللجنة الوطنية الليبرية المعنية بالأسلحة الصغيرة بنقل الآلتين، إلى جانب أحد الحواسيب المكتبية، إلى القوات المسلحة في ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٥ (انظر المرفق الثاني). وأبلغت القوات المسلحة الفريق بأنها تتوقع إنجاز عملية الوسم بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وتلك الحالة الراهنة مشجعة، لأن القوات المسلحة تمتلك أكبر مخزون من الأسلحة في المستودعات الليبرية. ورغم أن لديها أفضل مستودع للأسلحة من حيث الصيانة، فإن حالة العلامات التي توسم بها الأسلحة هي الأسوأ (فعلى سبيل المثال، لا يوجد على كعوب البنادق من طراز AK-47 سوى أرقام مطبوعة بالطلاء). إلا أن الفريق يساوره القلق إزاء المعلومات التي قدمتها اللجنة الوطنية في ٣ حزيران/يونيه التي تفيد بعد وضع ترتيبات لإنشاء قاعدة بيانات للوسم نظرا لعدم وجود أموال لتعيين موظف تقني للقيام بذلك.

٢٨ - ويلاحظ الفريق أن القوات المسلحة تتميز عن الأجهزة الأمنية الأخرى بقدر أكبر من توافر القدرات والمهنية والحماس فيما يتعلق بوسم الأسلحة. ويرتبط هذا ارتباطا وثيقا بالتعاون الكبير والمركز والمتواصل الذي تتلقاه القوات المسلحة من الولايات المتحدة، لا يماثلها في ذلك أي من الأجهزة الأمنية الأخرى. وقد كان للاستخدام الفعال للمستشارين والموجِّهين الملحقين آثار إيجابية عميقة مع مرور الوقت على الثقافة السائدة داخل القوات المسلحة وقدراتها.

٢٩ - ويرى الفريق أن القائمين على مستودعات الأسلحة لديهم من الدراية التقنية ما يمكنهم من وسم الأسلحة الموجودة في هذه المستودعات بما يتماشى مع معايير الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمعايير الدولية، وأن آلتي الوسم الموجودتين لدى الحكومة تعملان بكامل طاقتهما، ومزودتان بجميع العناصر اللازمة. ولا يوجد سبب يحول دون إمكانية وسم مخزونات الحكومة في المستقبل القريب. وإلى أن يتوفر ما يكفي من العلامات

على الأسلحة والذخائر، تظل ليبريا غير ممتثلة لاتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والمواد الأخرى ذات الصلة (انظر S/2013/316، الفقرات ٨-١١، و S/2013/683، الفقرات ٦ و ٢٢-٢٥؛ و S/2014/363، الفقرة ١٧، و S/2014/831، الفقرة ٤٥).

هاء - نظم إدارة المستودعات والمخزونات الحكومية

٣٠ - تمكَّن الفريق من الوصول إلى مستودعات الحكومة واستعرض تقارير التفتيش الخاصة ببعثة الأمم المتحدة في ليبريا التي أنجزت في عام ٢٠١٥. وما زال الفريق يعتبر المستوى العام للمستودعات الليبرية حاليا وافيا بالغرض وإن لم يبلغ درجة الكمال (انظر S/2014/363، الفقرات ١٤-٢٣؛ و S/2014/831 الفقرات ٤٣-٥١). والفريق لديه ثلاثة شواغل رئيسية، تتم مناقشتها أدناه، إزاء مستودعات الحكومة ونظم إدارة المخزونات، بالإضافة إلى عملية وسم الأسلحة التي ما زالت في بداياتها.

عدم كفاية مرافق تخزين الأسلحة في المقاطعات

٣١ - لا توجد مرافق كافية لتخزين الأسلحة خارج مونروفيا. وتؤثر المشكلة على جميع الوزارات والأجهزة الحكومية، ولا سيما قوات الأمن، وتطال الشرطة الوطنية في المقام الأول، بالنظر إلى أهمية المرافق لتأمين الأسلحة والذخائر والأثر الوخيم الذي تخلّفه المرافق الرديئة على معنويات الضباط. وفي المقاطعات الواقعة خارج العاصمة، تظل أسلحة وحدة التصدي للطوارئ ووحدة دعم الشرطة بشكل روتيني في حوزة الضباط في جميع الأوقات، خلافا للإجراءات المعتادة، التي تنص على أن تعاد الأسلحة إلى مستودعاتها بعد انتهاء نوبات الضباط (انظر S/2014/831، الفقرة ٥١). وكثيرا ما تبقى الأسلحة مع الضباط في غرفهم في ثكنات وحدة التصدي للطوارئ التي تكون متهالكة في أحيان كثيرة. وسوف تزداد أهمية هذه المسألة مع تسليح المزيد من أفراد الشرطة المدربين والمفحوصة سجلاتهم في المقاطعات وفي المستقبل بينما يجري تسليح أفراد مكتب الهجرة والتجنيس.

٣٢ - ويتمثل أحد الأسباب الأخرى لتعزيز مرافق تخزين الأسلحة في أن الأسلحة والذخائر التي تصادرها الأجهزة الأمنية خارج مونروفيا، والتي تشكل الأغلبية الساحقة من الأسلحة والذخيرة المضبوطة، يحتفظ بها غالبا في مرافق غير ملائمة تابعة لوحدة التصدي للطوارئ ريثما يتم تسليمها لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، أو نقلها إلى مونروفيا أو تسليمها إلى المحاكم. ويحتفظ بالأسلحة والذخائر في بعض الأحيان في منشآت التخزين غير الملائمة هذه لفترات طويلة. وعلى سبيل المثال ما زالت الذخائر التي عثر عليها في مقاطعة غراند

غيده في شباط/فبراير وآذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٤، والتي بلغ مجموعها ٧٢٩ طلقة ذخيرة عيار ٧,٦٢ ملم، مخزنة بطريقة غير سليمة في الثكنات التابعة لوحدة التصدي للطوارئ في زويدرو (انظر المرجع نفسه، الفقرتان ٧٩ و ٨٠، والمرفق الثاني عشر). ويلاحظ الفريق أن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا ليست على علم بهذه الكمية من الذخائر المخزنة بطريقة غير سليمة في زويدرو. ولا يبين ذلك على الأرجح وجود نية مبيّتة لإخفاء الأسلحة والذخائر، بقدر ما يدل على عدم إعطاء الأولوية لتسليم الأعتدة إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وربما يرجع ذلك إلى أن العلاقات بين الأجهزة الأمنية ونظرائها من شرطة الأمم المتحدة ليست على ما يرام.

٣٣ - وكشفت معاينة عشوائية إضافية قام بها الفريق لمرافق التخزين الواقعة خارج العاصمة في أيار/مايو ٢٠١٥ في زويدرو أن الشرطة الوطنية سلمت إلى المحكمة الجزئية مسدسا يدوي الصنع تم ضبطه مع شخص مشتبه في قيامه بسطو مسلح. وثمة مزاعم تفيد أن هذا السلاح كان يحتفظ به في غرفة الأدلة بالمحكمة. وعلى مدى بضعة أيام طلب الفريق خلالها مرارا معاينة السلاح ذكرت المحكمة أنها لا تستطيع تحديد مكان الشخص الذي بحوزته مفتاح الغرفة. وينبغي تخزين الأسلحة في أماكن آمنة خاضعة لمراقبة الأجهزة الأمنية.

التحديات العامة خلال الأزمات

٣٤ - يدل القصور في الإدارة السليمة للأسلحة خلال أزمة فيروس إيبولا على أنه في أوقات الأزمات، سواء الحقيقية أو المتصورة، قد تُعطى الأولوية لعنصر الأمن، سواء أمن الدولة أو الأمن الشخصي، على حساب الإدارة الممنهجة للأسلحة والعمل بالقواعد والأنظمة المتعلقة بها. وفي تلك الحالات يمكن أن تتعرض الأسلحة للفقد أو يعهد بها خطأً لأشخاص لم يتم تدريبهم وفحص سجلاتهم على نحو سليم. وكان هذا هو الحال في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، عندما تم سحب بندقيتين من طراز G3 من مستودعات الأسلحة التابعة لوحدة دعم الشرطة والاحتفاظ بها في حوزة ضباط كبار في الشرطة الوطنية لم يتم تدريبهم أو فحص سجلاتهم؛ وتم أيضا تخصيص أسلحة لضباط في الوحدة لم يتم تدريبهم أو فحص سجلاتهم للقيام بعمليات. وفي هاتين الحالتين، ساعد وجود مدربين من الولايات المتحدة ووجود ضباط من عنصر الشرطة ملحقين بالبعثة على تحديد انتهاكات البروتوكول. وأعيدت الأسلحة إلى المستودعات في كلتا الحالتين.

ضعف النظم المؤسسية

٣٥ - يعزو الفريق المعايير الملائمة التي يتبعها القائمون على مخازن الأسلحة بشكل رئيسي إلى الدعم والرصد الخارجيين، من قبيل وجود مستشارين وأفرقة تفتيش ملحقة، لا إلى وجود نظم متأصلة قادرة على العمل والاستمرار بصورة مستقلة. وبالتالي، فإلى أن تصل هذه النظم إلى مرحلة النضج، لا يحتمل الالتزام بالمعيار الحالي لمستودعات الأسلحة التابعة للحكومة في غياب المشاركة المستمرة.

٣٦ - وقد أبرزت أفرقة البعثة للتفتيش على الأسلحة النارية لسنوات عدة العديد من أوجه القصور المتعلقة بمستودعات الأسلحة. وهي تشمل: تخزين الأسلحة والذخائر في نفس المرفق؛ وتخزين الذخائر في حاويات مفتوحة وغير آمنة نسبيا؛ وعدم كفاية الإضاءة؛ وعدم كفاية تكييف الهواء؛ والحالة المتردية للأسلاك الكهربائية وانقطاع التيار الكهربائي بصورة مستمرة؛ والافتقار إلى أجهزة إطفاء الحريق أو أكياس الرمل ودِلاء المياه في حالة اندلاع الحرائق؛ وعدم توفير نوبات حراسة أمنية دائمة خارج مخازن الأسلحة؛ وعدم الاتساق في استخدام سجلات الأسلحة. ومن غير المرجح تناول تلك القضايا الملحة أو مواصلة النظر فيها بدون الرقابة والمساعدة الخارجيتين.

٣٧ - ويلاحظ الفريق أيضا أنه في ٧ آذار/مارس ٢٠١٥، لاحظ ضباط الشرطة الوطنية فقدان ١٣ صندوقا من الذخيرة من عيار ١٢ ملم من حجرة الأدلة الجنائية. وقد ضبطت هذه الذخائر في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ بحوزة شخص كان مسافرا من غينيا إلى ليبريا عن طريق غانتا، بمقاطعة نيمبا وصودرت. وتم إيقاف خمسة من ضباط الشرطة الوطنية عن العمل بسبب الخرق الأمني، ولكن لم تتم استعادة أي من الذخائر. وتحتوي الغرفة على العديد من بنادق الرش الأحادية الماسورة والمسدسات التي يفترض استخدامها كأدلة في القضايا الجاري النظر فيها، وتخزينها في مرفق أكثر أمنا، أو تسليمها إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبريا من أجل تدميرها عندما تنتفي الحاجة إلى الاستعانة بها كأدلة.

خامساً - الشواغل الأمنية عبر الحدود وحظر توريد الأسلحة

٣٨ - ما زالت سهولة اختراق الحدود الوطنية تمثل تحديا بالنسبة للمؤسسات الأمنية في ليبريا؛ رغم أن تعزيز أمن الحدود يعد أمرا بالغ الأهمية للحفاظ على الأمن الإقليمي، ولا سيما في ضوء استمرار الأنشطة القتالية على الصعيد الإقليمي. وواصل الفريق التحقيق في المسائل الحدودية ذات الصلة بسيراليون وغينيا، والتي تعد شاغلا رئيسيا بسبب طرق التهريب التي يمكن أن تستخدم في الاتجار أيا كان نوعه. ومع ذلك ما زالت الحدود مع

كوت ديفوار مصدر قلق خاص للفريق، بسبب المسائل السياسية والاجتماعية التي لم تحل في ذلك البلد والتي أدت إلى وقوع هجمات مميتة على يد جماعات المرتزقة والميليشيات في الماضي.

٣٩ - وخلال ولاية الفريق الحالية، شهدت تلك الحدود حالة من استمرار عدم الاستقرار، تمثلت في تنفيذ سلسلة من الهجمات وعمليات الاختطاف على الجانب الإيفواري. وبعض المقاتلين تربطهم روابط محددة بليبريا، وبعضهم الآخر تربطهم بها صلات ضعيفة. وتشير جميع الأدلة إلى حالة تتسم بحرية التنقل من جانب أشخاص هم غالبا من مزدوجي الجنسية بحكم الواقع ولديهم النية على شن هجمات مميتة والقدرة على ذلك. ولا تشكل الهجمات تهديدا مباشرا للأمن الوطني لأي من البلدين، ولكنها تثير التوترات، وإذا تركت بدون كابح، فإنها يمكن أن تتطور إلى نزاع أوسع نطاقا وأشد خطورة.

ألف - الهجمات التي وقعت في كوت ديفوار في عام ٢٠١٥ والصلات القائمة مع المتمردين عبر الحدود

٤٠ - في ليل ٩/١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، هاجمت مجموعة من الرجال المسلحين قرية دايوكي في كوت ديفوار، بالقرب من مواقع الهجمات التي شنت في السابق على فيتي وغرابو. وقتل المهاجمون جنديين من كوت ديفوار، ثم هاجموا قوات الدرك في غرابو التي قامت بصدّهم. وقُتل أحد المهاجمين على الأقل. وأكد الفريق أن هذا الشخص هو كابي سيفيران سابوا، وهو من اللاجئين المسجلين منذ ٦ تموز/يوليه ٢٠١٢، وكان يقيم ظاهريا في مخيم ليتل وليبو للاجئين (انظر المرفق الثالث). وكان فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار قد حدد هويته في السابق على أنه كوزو كابي (انظر S/2015/252، الفقرات ٣٤-٣٧). ويلاحظ الفريق أن الاسم ”كوزو“ كان يرتبط بزعيم إحدى الجماعات المقاتلة، الذي حددت هويته في تقرير عام ٢٠١٤، وفقا للوثائق والشهادات التي حصل عليها الفريق في عام ٢٠١٤ (انظر S/2014/363، الفقرات ٤٦-٤٨ و ٥٤، والمرفقات الخامس والسادس والثامن). وحسبما أفاد به فريق الخبراء، فقد شارك هذا الشخص في هجمات يومي ٢٢ و ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٤ في غرابو، وفي الهجوم الذي شن على بارا وساو يوم ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢ وأدى إلى مقتل ٢٦ إيفواريا وسبعة من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة (انظر S/2012/766، الفقرة ٤٥؛ و S/2013/228، الفقرات ٣٥-٣٨، و S/2015/252، الفقرة ٣٧). وتؤكد مشاركته في عدة هجمات في كوت ديفوار أن المقاتلين كثيرا ما يُسجلون كلاجئين في ليبريا، وأن مخيمات اللاجئين هذه قد تساعد على تجنيد المقاتلين وإيوائهم (انظر S/2015/252، الفقرة ٣٧).

٤١ - وفي ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٥ في بلدة تيبوتو الإيفوارية، بالقرب من دايوكي، قامت مجموعة من الأفراد المسلحين قيل إنهم من بوركينا فاسو بالهجوم على قرويين، فقتلوا شخصين وتسببوا في هرب عدد من الأشخاص إلى ليبريا. ومرة أخرى في ١ آذار/مارس ٢٠١٥، تعرضت بلدة تيبوتو لهجوم على يد مجموعة من المهاجمين الذين قتلوا ما لا يقل عن شخصين. وأدت اعتقالات لاحقة قامت بها القوات المسلحة الإيفوارية - التي تنظر إليها بوجه عام المجتمعات المحلية على أنها تستهدف الأبرياء دون وجه حق - إلى فرار مدنيين إيفواريين إلى ليبريا، وفقا لإفادات كل من اللجنة الليبرية المعنية بإعادة اللاجئين إلى وطنهم وإعادة توطينهم والإيفواريين الذين فروا. وتتهم القوات المسلحة الإيفوارية القرويين بأنهم من المهاجمين أو المتعاطفين مع أولئك الذين هاجموا المناطق المحيطة في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥.

٤٢ - وفي ٣ أيار/مايو ٢٠١٥، أفادت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بأن قرية سوكلودوغبا الإيفوارية تعرضت لهجوم على يد مجموعة صغيرة من المعتدين الذين أفادت تقارير أنهم مسلحون ببنادق من طراز AK-47 وبنادق أحادية الماسورة. وقد لقي أحد القرويين مصرعه. ووفقا لتقارير لم يتحقق منها الفريق، أزيلت أعضاء من المتوفى وفقا لنمط يوحي بتشويه الجثة باتباع طقوس معيَّنة.

٤٣ - وتقع هجمات المقاتلين هذه في بيئة مليئة بالمنازعات المستمرة على الأراضي. ففي ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٥، أصيب نحو ١٦ شخصا بجروح في قرب غيغلو خلال مواجهات عنيفة يبدو أنها اندلعت في سياق نزاع على الأراضي، وذلك استنادا إلى تقارير للأمم المتحدة. ووفقا لمعلومات تلقاها الفريق من شهود إيفواريين، تعرضت قرية سوكلودوغبا في ٢٢ و ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٥ لهجوم على يد مجموعة صغيرة من المعتدين، قامت بإحراق منازل ومتاجر ومخازن تعود ملكيتها لأشخاص يُعتقد أنهم من بوركينا فاسو، كما أضرمت النيران بأحد المساجد.

٤٤ - ووردت الإشارة منذ زمن بعيد في تقارير الأمم المتحدة وتقرير لجنة الحقيقة والمصالحة في ليبريا لعام ٢٠٠٩ وخطة أولويات بناء السلام التي وضعتها حكومة ليبريا في عام ٢٠٠٨ إلى المسائل المتعلقة بملكية الأراضي وحيازة الأراضي والفهم المتعارض لحقوق الملكية التقليدية في كوت ديفوار وفي ليبريا باعتبارها من بين أشد التحديات التي تهدد بتفجر الوضع على صعيد الحكم والسلام والاستقرار في البلدين.

باء - حوادث الاختطاف

٤٥ - هناك حالتان مزعومتان لقيام مقاتلين باختطاف أشخاص من القرى الحدودية في كوت ديفوار. ففي ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، قامت جماعة من المقاتلين ربما تضم أفرادا ليبريين وإيفواريين في آن واحد باختطاف تسعة من سكان قرية إيراتو. وفي ١٥ نيسان/أبريل، يُزعم أن زعيم بلدة ويساتو في كوت ديفوار اختُطف إلى جانب شخصين آخرين على يد جماعة من المهاجمين الإيفواريين والليبريين وأُخذوا إلى جزيرة وسط نهر كافالا. وأجرى الفريق مقابلة مع أحد هؤلاء الأشخاص، وأبلغته بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وحكومة ليبريا عن الآخرين. وذكر هؤلاء الأشخاص أنهم اختُطفوا لأن المقاتلين كانوا يعتقدون أنهم يتعاونون مع السلطات الإيفوارية. وقد فر هؤلاء جميعهم في ظروف غامضة. وتؤدي حوادث الاختطاف إلى تفاقم مناخ يتسم بالخوف والغضب في أوساط المجتمعات المحلية في المنطقة، ويقترن ذلك بأنشطة قتالية على الصعيد الإقليمي، وزيادة الوجود الأمني للقوات المسلحة الإيفوارية وما تقوم به من اعتقالات في كوت ديفوار، وحوادث إطلاق النار على طول النهر (انظر الفقرات ٧٠-٧٤ أدناه).

جيم - الاعتقالات في كوت ديفوار تلقي الضوء على الصلات القائمة بين المقاتلين

٤٦ - في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، ألقت السلطات الإيفوارية القبض على ستة أشخاص بالقرب من تابو يُزعم أنهم سافروا على متن قارب انطلاقا من غانا بقصد شن هجمات في المنطقة. وقد كانوا يحملون ١٦ جهازا من الأجهزة المتفجرة المرتجلة، ووفقا لما ذكره فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار، كانوا يحملون أيضا وثائق مختلفة من بينها قائمة بالمعدات العسكرية اللازمة لتسليح ٢٠٠ ١ مقاتل. ويبدو أن هذه الوثائق تتصل بأخرى تشير إلى وجود روابط مع الهجوم الذي شن على غرابو في شباط/فبراير ٢٠١٤ ومع موييز كوريه، الذي كان ضالعا في الاتجار بالأسلحة لحساب الرئيس الأسبق لكوت ديفوار، لوران غباغبو (انظر S/2015/252، الفقرات ٣٨-٤٠، والمرفقات ٣ و ٤ و ٧). ووفقا لما جاء في إفادات فريق الخبراء، ذكر ثيوفيل زاهورو، قائد هذه المجموعة، الملقب بـ ”كوماندو بانغيس“، أنه سافر إلى غينيا - بيساو وتوغو وبوركينا فاسو وغينيا وفرنسا والسنغال، من جملة بلدان أخرى، وهو ما تشير إليه الأختام الموجودة على جواز سفره، على أن الغرض من سفره تمثل في التجنيد وحشد الدعم وجمع الأموال بهدف زعزعة الاستقرار في كوت ديفوار. وفي غانا، انصب تركيزه على تجنيد الإيفواريين والليبريين في مخيمي أمبان وبودوبورام للاجئين (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٤١). ويبين ذلك الصلات الإقليمية القائمة بين جماعات المقاتلين وسهولة عبور هذه الجماعات للحدود الإقليمية السهلة الاختراق.

٤٧ - وفي مخيم أمبان للاجئين، التقى زاهورو أحد المقاتلين كان يلقَّب بـ ”سيلانسيو“، وهو الذي عرّفه بدوره على مقاتلين آخرين (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٤٢). ويتسق ذلك مع شهادة مصادر الميليشيات التي خاطبها الفريق في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. ويتماشى ذلك أيضا مع أساليب المقاتلين في المنطقة، حيث يكون لدى أي قائد معرفة مباشرة بمجموعة صغيرة من الرجال ويتولى قيادتهم والسيطرة عليهم. ويلاحظ الفريق أن مذكرات التخطيط والتجنيد التي تم الحصول عليها في عام ٢٠١٤ من مقاتلين في ليبريا، فضلا عن البيانات التي أدلت بها مصادر من الميليشيات في ليبريا، تشير إلى شخص يدعى ”سيلانسيو“ (انظر S/2014/363، المرفقات من الرابع إلى السادس). وعلاوة على ذلك، اعترف زاهورو بأنه على صلة وثيقة بالعقيد H، وهو قائد الهجمات التي شنت في عام ٢٠١٤ على فيتي وغرابو، وكان قد تولى أيضا مسؤولية قيادة بعض المقاتلين المقيمين في ليبريا، الذين كانوا من الميليشيات الإيفوارية والمرتزقة الليبريين (انظر S/2015/252، الفقرة ٤١).

٤٨ - وعلى الرغم من النتائج السابقة التي توصل إليها الفريق وفريق الخبراء والسلطات الليبرية، والتي تربط بين الأشخاص وأنشطة المقاتلين عبر الحدود، لم يُجر سوى القليل من المتابعة على الجانب الليبري من الحدود. فعلى سبيل المثال، لم يُجر تحقيق يذكر فيما يخص المقاتلين المعروفين أو المشتبه فيهم الذين يدعى أنهم موجودون في ليبريا، بمن فيهم إسحاق شيغبو (”بوب مارلي“)، وإريك سميث، وأنتاه هاواه، وأوغستين توبياه، وهانسن وبياه، وأوغستين دابو تاكوو (انظر المرفق الرابع للاطلاع على صورة مؤكدة)، وأوغوستين ناغبي، وكابيلو، وتاهي أوليفييه، وسيون بروكس، وجوليان مونبوهو غونيان (”كولومبو“)، وباراكودا، وسولومان جولوبو. والعديد من هؤلاء الأشخاص ألقي القبض عليهم في أوقات مختلفة من جانب عناصر أمن ليبريين، إلا أنهم كانوا في كثير من الأحيان يطلق سراحهم أو يلوذون بالفرار على نحو غير مفهوم.

٤٩ - وبشكل جزئي، يعزى تقاعس الحكومة في الآونة الأخيرة إزاء أولئك الأشخاص والمسائل المتصلة بهم إلى أن تفشي فيروس إيبولا حوّل اهتمام ليبريا عن القضايا الأخرى لما يزيد على ١٨ شهرا. ويبدو أن هذا التقاعس ناجم أيضا عن عدم قيام مسؤولي الأمن الليبريين عموما بإيلاء الأولوية لمعالجة قضايا المقاتلين والمرتزقة العابرين للحدود الوطنية. ويدرك الفريق أن الوكالات الأمنية الليبرية لديها مسؤوليات أكثر بكثير مما يمكن أن تضطلع به في الوقت الذي تواجه فيه معوقات هائلة على الصعيد المالي والبشري واللوجستي. والنتيجة الاعتيادية والمنطقية هي أنها تستجيب للأزمات بدلا من الاضطلاع بعمليات أمنية وقائية.

دال - تمويل الهجمات والهيكل والقيادة

٥٠ - تشير الأدلة إلى أن هياكل القيادة والسيطرة، وكذلك القيادة السياسية والمالية، لا تزال مطابقة إلى حد كبير لما أفاد به الفريق سابقا. فالقيادة مزيج من النخب المرتبطة بنظام غباغبو السابق والمتعاطفين معه في المنطقة؛ وتضم شبكات المقاتلين الميليشيات الإيفوارية المقيمة في كوت ديفوار والميليشيات الإيفوارية المقيمة في ليبريا والمرتزقة الليبريين الذين يتنقلون بين البلدين (انظر S/2014/831، الفقرات ٣٢-٣٥ و ٥٩ و ٦٠ و ٦٣-٧١).

٥١ - وهذا يعكس حقيقة مفادها أن انعدام الاستقرار الذي لا يزال مستمرا في غرب كوت ديفوار قائم على مستويين. فعلى المستوى الأعلى، هناك مناورات سياسية بين فصائل النخب الموالية لغباغبو وفصائل النخب الموالية لواتارا، التي لديها إمكانية الوصول إلى الموارد. فالرهان هنا يتمثل في الغنائم السياسية والمالية والمناصب الحكومية. أما المستوى الثاني فمحلي ويخص التظلمات الصغيرة على النطاق المحلي - التي تتعلق في كثير من الأحيان بالأراضي أو بانتهاكات سابقة في تصور البعض - والتي يمكن أن توظفها النخبة بسهولة من أجل تحفيز التجنيد في أوساط مقاتلي الرتب الدنيا والتعبئة للهجمات. ولدى قيادة المقاتلين القدرة على تعبئة مقاتلين من مصادر متعددة، دونما حاجة إلى نشر كميات كبيرة من الموارد أو الأموال أو الأسلحة (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٨٧).

٥٢ - ومصادر التمويل قليلة نسبيا، ويبدو أنها نضبت إلى حد كبير بسبب تدفقات رأس المال الكبيرة في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ (انظر الفقرة ٦٠ أدناه، والفقرة ٨٦ من الوثيقة S/2014/831). بيد أن القنوات المالية لها مقومات البقاء، حيث يأتي قدر كبير من التمويل عن طريق شركة Moneygram وشركة Western Union والتحويلات المالية عبر الهواتف الجوالة، فضلا عن التحويلات المباشرة فيما بين الأفراد (وهذه الأخيرة تعد سهلة بشكل خاص بالنظر إلى سهولة اختراق الحدود الإقليمية). ويؤيد ذلك النتائج التي توصل إليها فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار (انظر S/2015/252، الفقرات ٢٨-٤٨، و ٢٦٥- ٢٧٩).

٥٣ - ويظن الفريق أن زيادة التدابير الأمنية المتخذة من جانب حكومة كوت ديفوار، ولا سيما اعتقال بعض الأشخاص الرفيعي المستوى، كان لها أثر إيجابي على المدى القريب تمثل في تراجع الأنشطة القتالية. وبالإضافة إلى ذلك، يرجح أيضا أن تكون زيادة الوجود الأمني للقوات المسلحة الإيفوارية في المنطقة الحدودية واحتجاز وتوقيف أشخاص من ذوي الرتب الدنيا قد أدت إلى الحد من الهجمات في المنطقة. غير أنه من غير الواضح ما إذا كانت تلك التدابير، التي تعدها المجتمعات المحلية متشددة ومجحفة، ستدوم في نهاية المطاف أو ما إذا

كانت ستخلق حالة استياء دائمة بين عموم السكان في ظل الإخفاق في معالجة الدوافع الحقيقية لانعدام الاستقرار في المنطقة.

٥٤ - وسعى الفريق إلى الحصول على السجلات الهاتفية لأفراد المرتزقة والميليشيات المعروفين والنشطين من أجل المساعدة في تحديد هيكل وعضوية شبكاتهم وتحديد الصلات القائمة بين هذه الجماعات والهجمات القاتلة. وفي ٢١ أيار/مايو ٢٠١٥، طلب الفريق إلى وزارة العدل في ليبريا تقديم المساعدة في الحصول على السجلات من شركات الهاتف الليبرية. ولم تستجب الحكومة بعد لطلب الفريق. ويشير الفريق إلى أنه وجه في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣ طلبا مماثلا إلى الحكومة، وتابع الموضوع مرات عديدة، دون جدوى.

هاء - انتهاكات حظر توريد الأسلحة المشتبه في وقوعها

٥٥ - حدد الفريق أربعة انتهاكات مشتبه في وقوعها لحظر توريد الأسلحة، وهي مبينة أدناه وتتعلق بحالات ومجموعات معينة من المقاتلين. فقد احتفظت تلك الشبكات بقدرتها التنفيذية، وأبدت نية لتنفيذ هجمات مميتة. وبوجه عام، يخلص الفريق إلى أن الجماعات المقاتلة المتداخلة، أو الأفراد الذين يمكن أن يندمجوا بسهولة لتشكيل مجموعة عسكرية استنادا إلى الشبكات القائمة، ما زالت نشطة. ويمكن بسهولة حشد تدفقات الأموال أو الأسلحة لصالح الجماعات.

٥٦ - فأولا، قامت مصادر موثوق بها داخل صفوف المرتزقة والميليشيات بإبلاغ الفريق بأنه، بالاقتران مع الهجوم الذي وقع في ليل ٩/١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ على قرية دايوكي (انظر الفقرة ٤٠ أعلاه)، والذي له صلات واضحة بليبريا، نُقل عدد صغير من الأسلحة عبر نهر كافالا من كايبو وورتيكن (التي ترد أحيانا باسم كاربوورتي) في ليبريا إلى كوت ديفوار في انتهاك لحظر توريد الأسلحة المفروض على كوت ديفوار. وهذه المعلومات مماثلة للمعلومات التي وردت وأبلغ عنها في عام ٢٠١٤ بشأن نقل الأسلحة ذهابا وإيابا قبل وبعد الهجمات على قريتي فيتي وغرابو، اللتين يسيطر عليهما أوغسطين كابيو نياغبي (انظر S/2014/831، الفقرتان ٧٤ و ٧٥ والمرفقان الرابع والخامس). وكان كابيه سيفرين سابوا، الذي قُتل في ليل ٩/١٠ كانون الثاني/يناير، شريكا لنياغبي وكان مرتبطا بأنشطة قتالية في الماضي. ويقال إن نياغبي قد غادر مخيم ليتل وليبو للاجئين، ويعيش في قرية بالقرب من كايبو وورتيكن إلى جانب مقاتلين آخرين معروفين، مثل تاهي أوليفييه، وكابيلو اللذين يشتبه الفريق في مشاركتهما في هجمات في عام ٢٠١٥. ومن المرجح أن تكون المجموعة قد استخدمت مخبأ الأسلحة نفسه في هجمات سابقة.

٥٧ - وثانيا، واصل الفريق التحقيق في مخابئ الأسلحة في ليبريا من أجل تحديد مكان وجود وهوية المقاتلين الذين يسيطرون على الأسلحة المستخدمة في الهجمات التالية التي حقق فيها الفريق سابقا، وهي: الهجمات التي وقعت في ٢٣ شباط/فبراير و ١٥ أيار/مايو ٢٠١٤ على فيتي وغرابو، والهجوم على الثكنات الإيفوارية الواقعة في بيهيكانويلي والأسلحة المسروقة من تلك الثكنات؛ والهجوم على زيلبلي في ١٣ آذار/مارس ٢٠١٣؛ والهجوم في بييتي غيغلو في ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٣؛ ومحاولة الهجوم في تيوبلي في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٣؛ والهجوم على ساكري في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢؛ والهجوم على ساو وبارا الذي قُتل فيه سبعة حفظة سلام من النيجر في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢؛ والهجوم على زريغلو ونيغري يومي ١٥ و ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

٥٨ - وفي آذار/مارس وأيار/مايو ٢٠١٥، حصل الفريق على أدلة تشير إلى أن بعضا من هذه الأسلحة على الأقل تخضع لسيطرة سيون بروكس (المعروف أيضا باسم ”غوسي بروكس“). وأكد نييزي بارواي وإدوارد كول وبوبي ساربي للفريق في عام ٢٠١٢ أن بروكس، وهو لواء سابق في حركة الديمقراطية في ليبريا، كان أحد القادة الثلاثة الذين هاجموا ساكري وساو وبارا في عام ٢٠١٢ (انظر S/2012/901، الفقرة ٤٥).

٥٩ - وأجرى الفريق مقابلة مع بروكس في زويدرو في أيار/مايو ٢٠١٥. واعترف بمشاركته في الهجمات على ساكري وساو وبارا، بما في ذلك الهجوم الذي قتل فيه سبعة من حفظة السلام. وأبلغ الفريق أيضا بأن لديه أكثر من ٣٠ بندقية من طراز AK-47، وعددا غير محدد من القنابل الصاروخية. وربما تلك الأسلحة هي نفس الأسلحة التي أبلغ جنرال مرتزق سابق الفريق بأنها موجودة حاليا في جميع أنحاء منطقة تيين تاون بمقاطعة غراند غيديه (انظر S/2014/831 الفقرتان ٧٧ و ٧٨). وذكر أن المجموعة التي يسيطر عليها تضم أكثر من ١٠٠ رجل، ويمكن تعبئتها في أي وقت لشن هجوم، وأنها ملتزمة بمهاجمة كوت ديفوار بل وتتطلع حتى إلى مهاجمة ليبريا أيضا إذا سنحت الفرصة. و لم يتمكن الفريق من تأكيد هذه المزاعم، ولكنه يعتقد أن ادعاءات بروكس يجب أن تؤخذ على محمل الجد وذلك نظرا لخلفيته.

٦٠ - وأعرب بروكس عن أسفه لعدم توفر الدعم المالي واللوجستي للهجمات وقال إن ذلك هو العامل الذي يحد من قدرات مجموعته. وإذا كان ذلك صحيحا، فإنه يضفي مصداقية على الادعاء القائل بأن تمويل هذه الجماعات المرتزقة قد انقطع (انظر المرفق الخامس الذي يتضمن المزيد من المعلومات عن بروكس).

٦١ - ثالثا، قامت الشرطة الوطنية والقرويون والميليشيات بإبلاغ الفريق بأن جماعة مسلحة صغيرة وربما جديدة قد نشأت في مقاطعة ريفر جي، في الجزر المتناثرة على نهر كافالا.

وتسمى الجماعة الرابطة العسكرية الليبرية – الإيفوارية. ويُزعم أن مقاتليها اختطفوا القرويين الإيفواريين، المذكورين أعلاه، ويُدعى أنهم شاركوا في هجمات في الماضي، وإن كان من غير الواضح ما إذا كانوا قد قاموا بذلك بصفتهم عناصر تابعة لهذه الرابطة أو بصفتهم أفرادا تابعين لجماعة أخرى.

٦٢ - وأفادت مصادر تابعة للفريق بأن قيادة الرابطة العسكرية الليبرية – الإيفوارية شملت الأفراد التالية أسماؤهم، وكان الفريق قد عرف من مصادر أخرى أنهم مقاتلون، وهم: ييغبا دوبويو ساميدي (''كافي نوار'')، و ''شابو''، و ''لاكوتا''، وجيري فريمان (''بلاييوي'')، وكيلفن تايغر وبنديكتوس نينبان. ويلاحظ الفريق أن الاسم المختصر المستخدم للدلالة على الرابطة وهو ''ليما'' (Liberia-Ivorian Military Association)، لطالما كان إشارة النداء المستخدمة للمرتزقة الليبريين، حيث تستخدم كلمة ''ليما'' في الأبجدية الصوتية العسكرية للدلالة على الحرف ''L''. وكان هناك مجموعات مختلفة تسمى ''ليما'' موجودة بشكل متقطع لسنوات (انظر S/2011/367، الفقرتان ٢٤ و ٢٥، و S/2011/757، الفقرة ٤٣، والمرفق ٥). وتستمر التحقيقات المتعلقة بالمجموعة.

٦٣ - ورابعا، ثمة تجارة عبر الحدود بالبنادق والمسدسات اليدوية الصنع من عيار ١٢ ملم إلى ليبريا من البلدان المجاورة، لا سيما غينيا، التي هي أحد كبار منتجي الأسلحة اليدوية الصنع في المنطقة (انظر S/2011/367، الفقرة ٤٠؛ و S/2011/757، الفقرة ٩٢؛ و S/2012/448، الفقرة ٤٣، و S/2013/683، الفقرة ٨). وإضافة إلى تلك الأسلحة اليدوية الصنع، يلاحظ الفريق أن ثمة بنادق غير مصنعة يدويا بل منتجة صناعيا متاحة في السوق المحلية في مونروفيا (انظر المرفق السابع).

٦٤ - وانتقلت التكنولوجيا المستخدمة لإنتاج هذه الأسلحة من غينيا إلى ليبريا، أساسا عن طريق هجرة أفراد من أصل غيني لديهم مهارات الحدادة التقنية اللازمة لصنعها. وعادة ما تصنع الأسلحة من قطع الخردة المعدنية القديمة في عملية لا تستغرق سوى بضعة أيام وتتطلب أدنى حد من المدخلات. ولاحظ الفريق هذه العملية في ورشة حدادة في زويدرو يملكها غيني. وأنكر أنه يصنع مسدسات، ولكنه يستخدم التكنولوجيا نفسها. ويشتبه الفريق في أن ورشات الحدادة في ليبريا تقوم فعلا بصنع المسدسات التي تباع بمبلغ يتراوح بين ٢٥ و ٤٠ دولارا في المناطق الريفية من ليبريا وبحوالي ٧٥ دولارا في مونروفيا (انظر المرفق الثامن للاطلاع على أمثلة).

٦٥ - ويتمثل الدافع الرئيسي لتجارة البنادق المزدهرة في ليبريا في استخدام المجتمعات المحلية الزراعية لها لأغراض الصيد، ولكنها تستخدم أيضا للأمن الشخصي، وعمليات السطو

المسلح، وعنف الغوغاء، وأحيانا في غارات عبر الحدود. وتستخدم البنادق الأحادية الماسورة بصورة متزايدة أثناء أعمال الشغب والمظاهرات ضد المسؤولين الحكوميين والشرطة. ولا تصلح هذه المسدسات للاستخدام في الصيد. وستؤثر الزيادة في توافر هذه الأسلحة، لا سيما المسدسات، تأثيرا سلبيا على الأمن الداخلي، رغم أنها لا تمثل تهديدا خطيرا للأمن القومي في حد ذاته. غير أن الفريق لا يزال يشعر بالقلق لأن السهولة التي تدخل بها تلك الأسلحة إلى ليبريا تشكل مثالا على عدم قدرة الحكومة على تأمين حدودها لمنع تهريب الأسلحة. ويلاحظ الفريق أنه إذا لم تُسن تشريعات للأسلحة النارية ستظل هذه الأسلحة غير منظمة.

واو - محاولة شراء أسلحة من أفراد وحدة التصدي للطوارئ

٦٦ - في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥، أوقف أفراد وحدة التصدي للطوارئ في بليبو، بمقاطعة ماريلاند، إحدى البائعات بعد أن سعت إلى شراء مسدسين من أفراد الوحدة بمبلغ ١٨٠ دولارا. وحصل الفريق على البيانات المكتوبة التي أخذتها الشرطة الوطنية عن المرأة وأجرى مقابلات معها عدة مرات. واعترفت المرأة، التي تعتاش من شراء الملابس والسلع الصغيرة وبيعها بين ليبريا وكوت ديفوار، بالسعي إلى شراء المسدسين، إلا أنها زعمت أنها قامت بذلك بناء على تعليمات من جندي إيفواري، يدعى توري يبراهيما، موجود في معبر حدود برولو - هاربر. وأبلغت الشرطة الوطنية الفريق أن هذا الشخص جندي إيفواري متمركز عند ذلك المعبر. وأكدت أيضا أن الجندي صادر سلعها في كوت ديفوار بينما كانت تحاول العبور إلى ليبريا وقال لها إنه لن يعيدها إليها إلا إذا اشترت له المسدسين. وقالت إنه أبلغها أن بإمكانها أن تحصل على الأسلحة من الشرطة في بليبو وأعطاها ١٨٠ دولارا لهذا الغرض (انظر المرفق التاسع لمزيد من التفاصيل بشأن القضية). وبعد إلقاء القبض عليها، حاول العثور عليها، بادعاء استرداد الأسلحة. وأفادت الشرطة الوطنية بأنه عبر الحدود في برولو - هاربر مرتين، وسافر مرة واحدة إلى بليبو الواقعة على بعد حوالي ساعة بالسيارة، بحثا عنها.

٦٧ - وهذه القضية تسلط الضوء على الثغرات في التشريعات الليبرية المتعلقة بالأسلحة والاتجار بالأسلحة والأنشطة القتالية. فقد وجهت إلى هذه المرأة تهمة الارتزاق، وهي في الحبس الاحتياطي بسجن مدينة هاربر. وسواء أُرغمت على شراء الأسلحة أم قامت بذلك بحرية، فلا ترى السلطات الحكومية ولا الفريق أنها مقاتلة؛ ولم يلق عليها القبض أثناء ضلوعها في نشاط المرتزقة بحكم الواقع ولا يوجد دليل على نشاط سابق لها مع المرتزقة أو روابط مع المقاتلين. بيد أن تهمة الارتزاق هي أقرب تقريب في الإطار القانوني الحالي.

٦٨ - وقيام الجندي بتقديم مبلغ كبير من المال لهذه المرأة بهدف شراء مسدسات في ليبريا يدل على اعتقاده بأنه من الممكن الحصول على المسدسات هناك. كما يشير على الأقل إلى أحد الاحتمالات التالية: أنه سبق أن اشترى مسدسات هناك أو اشتراها بواسطة أفراد آخرين؛ أو أنه يعرف شخصا اشترى مسدسات هناك من قبل؛ أو أبلغ بأنه يمكن القيام بذلك أو اعتقد أنه يمكن القيام به. ولو تمكنت المرأة من شراء هذه الأسلحة، ونجحت في نقلها إلى كوت ديفوار، فإن ذلك سيشكل انتهاكا للحظر المفروض على ذلك البلد.

٦٩ - ولا يزال السؤال مطروحا عن سبب رغبة الجندي في الحصول على المسدسين. وتُصرف للقوات المسلحة الإيفوارية أسلحة، منها المسدسات. وليس من العملي حمل عدة مسدسات في نفس الوقت ولذلك لا يرجح أن تكون الأسلحة قد اشتُريت لاستخدامه الشخصي.

زاي - حوادث إطلاق النار المزعومة من قبل جنود إيفواريين على ليبريين في الأراضي الليبرية

٧٠ - في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٥، قتل ألفونسو ك. ديفيس رميا بالرصاص عند نهر كافالا بالقرب من نيانغبيديور، في مقاطعة ريفر جي. وقال قرويون من المنطقة أنهم هرولوا إلى المكان بعد سماع طلقات نارية وشاهدوا جنودا إيفواريين على الجانب المقابل من النهر؛ وكانت جثة ديفيس عائمة على الماء قرب زورقه. وزعم القرويون أنه عندما حاولوا استعادة الجثة من المياه أطلق الجنود النار عليهم أيضا، ولكنهم لم يصيبوا أحدا. وأجرت حكومة ليبريا تحقيقا في حادث إطلاق النار استعرضه الفريق. ودخل الرصاص الذي قتل ديفيس أذنه اليمنى وخرج من عينه اليسرى على ما يبدو. وأخبر الفريقَ قرويون من نيانغبيديور وكايبو وورتيكن المجاورة، بما في ذلك زعيم العشيرة وزعيم البلدة وزعيم الشباب وشيوخ وممثلون من الإيفواريين الذين يعيشون في المجتمع، أن ديفيس كان كاهنهم الأعلى، وهو دور بالغ الأهمية في القيادة المجتمعية يجمع بين السلطة التقليدية والدينية.

٧١ - وطلب الفريق توضيحا من حكومتي ليبريا وكوت ديفوار بشأن هذه المسألة. وخاطب حكومة كوت ديفوار بهذا الشأن، ولكنه لم يكن قد تلقى ردا وقت كتابة هذا التقرير. كما طلب توضيحا من سفير كوت ديفوار لدى ليبريا، الذي لم ينكر أن الجنود الإيفواريين قد أطلقوا النار على ديفيس، ولكن قال إنه سمع أن ديفيس كان على الجانب الإيفواري من الحدود وأنه أصيب أثناء فراره عبر النهر بعد محاولة تنفيذ هجمات في كوت ديفوار، ولكنه لا يستطيع تأكيد ذلك بشكل قاطع.

٧٢ - وليست هذه بالمرة الأولى التي يُدعى فيها بأن الجنود الإيفواريين قد وجهوا طلقات من الذخيرة الحية باتجاه ليبريا وأصابوا مواطنين ليبريين. فقبل أيام فقط من وقوع هذا الحادث المميت، أبلغ مكتب الهجرة والتجنيس الفريق بأن أحد سكان كابورت زعم أن جنوداً إيفواريين قد أطلقوا النار عليه في نهر كافالا في ليل ١٣/١٤ آذار/مارس ٢٠١٥. وأشار أيضاً إلى أن جنوداً إيفواريين قاموا في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٥ بإطلاق النار على أحد الأفراد المقيمين في نيانغبديور. غير أن أيا من حادثي إطلاق النار لم يسفر عن إصابات. وقد سمع الفريق شائعات عن وقوع عدة حوادث أخرى من هذا القبيل في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. وفي إحدى الحوادث المثيرة للقلق بوجه خاص، قام مسؤولون من الشرطة الوطنية ووكالة الأمن الوطني بإبلاغ الفريق بأن جنودا إيفواريين قاموا في ١٩ أيار/مايو ٢٠١٤ بإطلاق قذائف هاون على الأحراج الليبرية الواقعة بالقرب من نيانغبديور. وقام زعماء وشيوخ القرية بإبلاغ الفريق بأن رجلا ليبريا قد أصيب بجروح. ولم يتمكن الفريق من التحقق بشكل مستقل من الحادثة.

٧٣ - ويشير الفريق إلى أن هذه الحوادث المزعومة كانت قد وقعت بالقرب من القرى الإيفوارية التي تعرضت لهجوم قبل عمليات إطلاق النار المزعومة التي نفذها الجنود الإيفواريون، وباتت تثير قلق الفريق استنادا إلى مصادر متعددة موثوقة أخبرته بوجود المقاتلين. وقد قامت مصادر من الميليشيات وجهات مسؤولة من الشرطة الوطنية ووكالة الأمن الوطني بإبلاغ الفريق بأن هذه المنطقة باتت نقطة عبور رئيسية إلى كوت ديفوار لتنفيذ أنشطة قتالية في مقاطعة ريفر غي.

٧٤ - وهذه الحوادث، بغض النظر عن دوافعها أو تفاصيلها، تتسبب بالفعل في تأجيج التوترات المحلية الخطيرة. وقد أبدى العديد من القرويين قلقهم للفريق لأن الحكومة لا توفر لهم الحماية من أي اعتداء خارجي. ويلاحظ الفريق عدم وجود ضباط أمن ليبريين في هذه القرى النائية. وعلاوة على ذلك، فإن الحكومة لم ترسل بعد أي رسالة رسمية إلى حكومة كوت ديفوار لاستيضاح بعض الأمور أو الاحتجاج، ولم تتخذ أي إجراء رسمي آخر. ومن المحتمل أن يزيد التقاعس من عزلة المجتمعات المحلية الحدودية. وقد اعتبرت التوترات القائمة بين مونروفيا والمناطق النائية من البلد أحد المشاكل الرئيسية للبلد وقوة محركة للنزاع في ليبريا. ومن المحتمل أن يفاقم عدم إيجاد حل لهذه المشكلة من هذه التوترات الخطيرة. وتشير تقارير شرطة بعثة الأمم المتحدة إلى أن الشرطة الوطنية لا تأخذ الأحداث على محمل الجد، ولا تدرك مدى خطورة الوضع.

حاء - تسديد مدفوعات إلى المرتزقة لمقاومة الهجمات

٧٥ - في عام ٢٠١٣، أفاد الفريق بأن مجموعة من جنرالات المرتزقة الليبريين السابقين، بقيادة مسؤول سابق في وكالة الأمن الوطني من عهد صامويل دو يتصرف بصفته الشخصية، كانت تدفع الأموال للمرتزقة الليبريين من حكومة كوت ديفوار لصد الهجمات على كوت ديفوار (انظر S/2013/683، الفقرات ٣٢-٣٩). ولم يعثر الفريق على أدلة تفيد بأن هذا الوضع قد استمر في عام ٢٠١٤، غير أنه أكد منذ ذلك الحين أن المدفوعات لم تتوقف أبداً وكانت متواصلة باستخدام الهيكل ذاته الذي استخدم في ٢٠١٣. ويتسع نطاق المدفوعات على الصعيد الجغرافي، وربما يكون الهدف من ذلك هو أن تضم ميليشيات إيفوارية ومرتزقة ليبريين.

٧٦ - ويشير الفريق إلى الوقائع الرئيسية التالية المتعلقة بهذه العملية من تقاريره السابقة: بدأ هذه الجهود مسؤول سابق في وكالة الأمن الوطني قدم خدماته المستقلة لتحقيق الاستقرار في المنطقة؛ وركزت العملية على مقاطعة غراند غيده؛ ومكتب العمليات الاستخباراتية بوزارة الداخلية الإيفوارية هو الذي قدم المدفوعات؛ ولم يفصح المسؤولون في الوزارة عن معلومات عن المدفوعات أمام حكومة ليبريا خشية أن تستولي أجهزة الأمن الليبرية على التمويل وتهدد العملية؛ وذكرت حكومة ليبريا بأنها لم تكن على علم بالعملية؛ وأخبرت مصادر المرتزقة الفريق بأن المدفوعات قد خفضت كثيراً من قدرة شبكات المرتزقة والميليشيات الموالية لغباغبو في ليبريا على النجاح في تجنيد المقاتلين وتعبئتهم (انظر المصدر نفسه).

٧٧ - ومن المحتمل أن يكون لهذا النشاط أثر مهدئ في الأجل القريب. ويشير الفريق إلى أنه منذ أن بدأ تسديد المدفوعات، لم تُنفذ أي هجمات لها صلات مؤكدة بمقاطعة غراند غيده التي دُفعت فيها هذه المبالغ. غير أن الفريق ما زال قلقاً للغاية إزاء الآثار المترتبة على هذه المدفوعات في الأجل المتوسط إلى الطويل، وذلك لستة أسباب مترابطة. فأولاً، يبدو أنه لم يحدث بعد أي تبادل للمعلومات أو أي تنسيق بين الأجهزة الأمنية الإيفوارية والليبرية بشأن هذه المسألة. ويمكن لهذه العمليات التي تنفذ خارج قنوات التعاون أن تقوّض الثقة والتعاون وتولد الشك، وأن تؤدي إلى عواقب غير مقصودة أو إلى نتائج عكسية. وثانياً، إن هذا النشاط يعد تصعيدياً لأن المقاتلين الذين يُدفع لهم للامتناع عن الهجوم لديهم الحافز لزيادة أسعارهم. وثالثاً، إن هذا النشاط يحفز الأفراد، ولا سيما المقاتلين، على التصرف كمفسدين حتى يتمكنوا من الاستفادة من هذه المدفوعات. ورابعاً، إنه نشاط غير مستدام. ولا يمكن أن تدوم المدفوعات إلى أجل غير مسمى. وإذا لم يتم القضاء على الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار أو معالجة الشواغل المتعلقة بسبل عيش المقاتلين، من المرجح أن

يكون الهدوء مؤقتاً فقط. وخامساً، يمكن بالفعل الاستفادة من مدفوعات المرتزقة باعتبارها إعادة استثمار في الأوراق المالية، لشراء الأسلحة والذخيرة التي يمكن استخدامها في هجمات مقبلة. وسادساً، ينشأ عن ذلك نظام مندوب الصرف المالي الشبيه بميليشيا أولية والذي يمكن نظرياً تسخيره لأية أغراض في المستقبل، بما في ذلك شن الهجمات. وتعزز هذه الأسباب مجتمعة النقطة الأولى وهي أنه ينبغي لنظام الدفع هذا الذي يمكن أن ينطوي على مشاكل، إذا اعتبر هاماً ومناسباً، أن يُقر وينفذ بالتعاون الوثيق بين الحكومات. ويتضمن المرفق العاشر المزيد من المعلومات عن مدفوعات المرتزقة، وعن الطريقة التي خرجت بها إلى النور في عام ٢٠١٥ والجوانب غير المتوائمة والمقلقة التي علم بها الفريق أثناء التحقيق الذي أجراه فيما يتعلق بالمدفوعات في عام ٢٠١٥.

طاء - الجهود المبذولة لتجنيد مرتزقة ليبريين في ''قوة احتياطية''

٧٨ - يسعى الأفراد الذين يدعون ارتباطهم بحكومة كوت ديفوار إلى تجنيد مرتزقة ليبريين في قوة الطوارئ الاحتياطية للقتال في حالات الطوارئ إذا أحاطت المشاكل بالانتخابات المقبلة في كوت ديفوار. وفي ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٥، حصل الفريق على أدلة دامغة تفيد بأن تيا مودوان ألكسان (''تيرمينيتر'')، وتوديا بلياس (''بليسينغ'') عملا على تجنيد مقاتل شهير من المرتزقة، هو جيفرسون غبارجولو (''آيرن جاكت'') في زويدرو (انظر المرفق العاشر). وتيرمينيتر هو لاجئ مسجل في مخيم اللاجئين التابع لشركة برايم لإنتاج الأخشاب. وتفيد مصادر الفريق من المرتزقة الليبرية بأن بليسينغ يعيش في كوت ديفوار ولا يسافر إلى ليبريا إلا بموجب تعليمات من مسؤولي الأمن الإيفواريين، وذلك بحسب إفادات بليسينغ إلى جنرالات المرتزقة. وأبلغ جنرالان آخران من المرتزقة الفريق بأن أولئك الأفراد قد حاولوا تجنيدهما وتجنيد آخرين، في بلدة زويدرو وحولها وفي مخيم اللاجئين التابع لشركة برايم لإنتاج الأخشاب. وحدوث هذا بالتزامن مع صرف مدفوعات للمرتزقة من أجل إحباط الهجمات يوحي ظاهرياً بأن حكومة كوت ديفوار لديها استراتيجية تحوطية سابقة لانتخابات عام ٢٠١٥.

سادساً - التوصيات

٧٩ - يوصي الفريق حكومة ليبريا بأن تقوم، بدعم من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وشركائها الدوليين، بما يلي:

(أ) أن تقوم على النحو المناسب بوسم جميع الأسلحة المحتفظ بها في مستودعات الحكومة وتسجيل المخزونات من الذخائر وفقا لمعايير الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛

(ب) أن تمنح الأولوية لإصدار كل من قانون مراقبة الأسلحة النارية والذخائر، وقانون الشرطة، والقانون الموحد للعدالة العسكرية. وينبغي للحكومة أن تصدر أمراً تنفيذياً تحظر بموجبه على الكيانات غير الحكومية والأفراد استيراد الأسلحة والذخائر وحيازتها إلى أن يصدر قانون مراقبة الأسلحة النارية والذخائر؛

(ج) أن تمنح الأولوية لبناء قدرات الأجهزة الأمنية، ولا سيما مكتب الهجرة والتجنيس والشرطة الوطنية، فيما يتعلق تحديداً بالحالة القائمة على الحدود مع كوت ديفوار. وينبغي أن يشمل ذلك، على سبيل الاستعجال، بناء قدرة الشرطة الوطنية على إجراء التحقيقات؛

(د) أن تجعل اللجنة الوطنية الليبرية المعنية بالأسلحة الصغيرة وإنفاذ قوانين مكافحة المخدرات تعمل بكامل طاقتها من خلال تزويدها بما يكفي من الدعم المالي واللوجستي والسياسي.

٨٠ - ويوصي الفريق مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا بتقديم الدعم إلى ليبريا لضمان أن يحتفظ القائمون على الأسلحة التابعون للحكومة بمعارفهم وأن يكونوا مجهزين تقنياً لإدارة قاعدة بيانات الأسلحة.

٨١ - ويوصي الفريق الولايات الصادرة عن مجلس الأمن ذات الصلة بالأمم المتحدة أو بكيانات أخرى بأن تواصل الاضطلاع بعمليات تفتيش منتظمة لمستودعات أسلحة الحكومة ونظمها لإدارة الأسلحة حتى بعد التخفيض التدريجي لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا وإنهاء نظام الجزاءات إلى أن تنضج نظم ليبريا للرصد بالشكل الكافي.

٨٢ - ويوصي الفريق كيانات الأمم المتحدة وشركاء ليبريا الدوليين بإعطاء الأولوية لإلحاق مستشارين وموجهين في جميع وكالات الأمن ذات الصلة، ولا سيما القوات المسلحة والشرطة الوطنية ومكتب الهجرة والتجنيس، بل أيضا دائرة حماية المسؤولين التنفيذيين وهيئة مكافحة المخدرات ووكالة الأمن الوطني، باعتبار ذلك شكلا من أشكال تعزيز قدرة الحكومة.

٨٣ - ويوصي الفريق الحكومة بأن تقوم، بدعم من شركائها، ببناء ما يكفي من مرافق تخزين الأسلحة والذخيرة في المقاطعات.

٨٤ - ويوصي الفريق بتعزيز التنسيق الدبلوماسي والتقني وتبادل المعلومات ذات الصلة بالحدود بين ليبريا وكوت ديفوار، وذلك ربما من خلال عقد اجتماعات رباعية تجمع بين حكومتي ليبريا وكوت ديفوار، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، والأهم من ذلك بين اتحاد نهر مانو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

Annex I
List of entities with which the Panel had meetings and consultations

Liberia

African Union

Armed Forces of Liberia

Bureau of Immigration and Naturalization

Drug Enforcement Agency

Economic Community of West African States

Emergency Response Unit

Executive Protection Service

Liberia National Commission on Small Arms

Liberia Refugee Repatriation and Resettlement Commission

Liberian National Police

Ministry of Defence

Ministry of Foreign Affairs

Ministry of Internal Affairs

Ministry of Justice

Ministry of State/Office of the President

National Security Agency

Police Support Unit

United Nations Development Programme

United Nations Mission in Liberia

United Nations Office on Drugs and Crime

United Nations police

Embassy of Côte d'Ivoire

Embassy of Sierra Leone

Embassy of the United States of America

Sierra Leone

Mano River Union secretariat

Government Gold and Diamond Office

Office of National Security

Sierra Leone police

Sierra Leone customs and immigration

Transnational Organized Crime Unit

Embassy of Guinea

United Nations, New York

Department of Peacekeeping Operations

Office for Disarmament Affairs

Annex II
Arms marking undertaken by the Armed Forces of Liberia

Example of a weapon from the armed forces armoury marked by the armed forces

Source: Armed forces.

Armed forces marking weapons

Source: Armed forces

Armed forces marking weapons

Source: Armed forces.

Annex III

Photograph of Kapet Severain Saboa

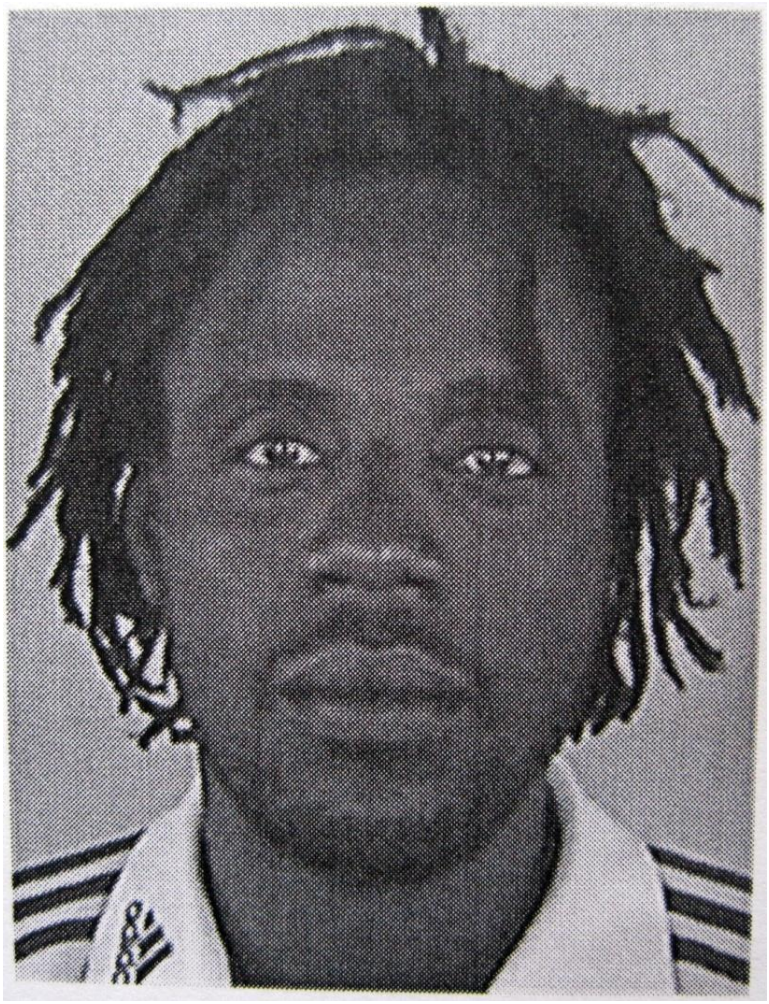

Annex IV

Photograph of Augustin Dabo Takouo

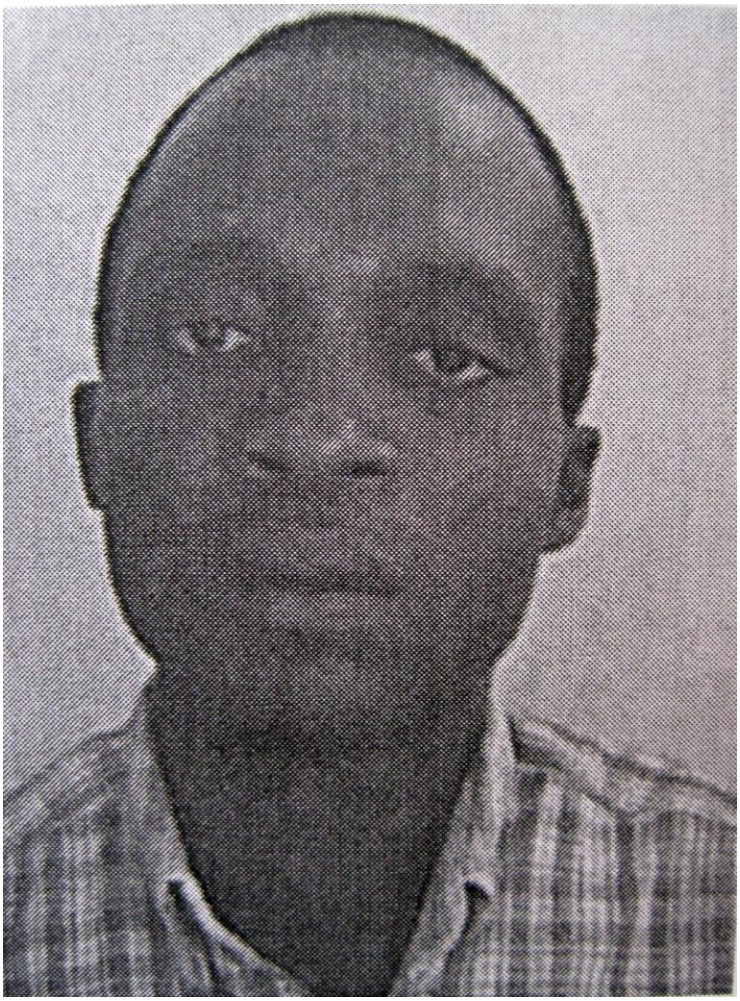

Annex V

Further information on Seyon Brooks (also known as "Gussie Brooks")

1. To gain further insight into suspected violations of the arms embargo and the individuals and networks involved, the Panel interviewed Seyon Brooks ("Gussie Brooks") in May 2015. He stated that, once Nyezee Barway, Edward Cole, Bobby Sarpee and Rambo had been arrested, Oulai Tako ("Tarzan du Grand Ouest") took control of the group, which was involved in cross-border attacks, including those of 2012 on Sakré, Sao and Para in which the seven peacekeepers from the Niger had been killed (see S/901/2012, paras.24-32 34, 36 and 40-50). Brooks became Tako's deputy. Brooks said that, with Tako's death in the attack on Petit Guiglo (see S/2013/316, paras. 13-23), he assumed leadership of the group and also control over the arsenal. He allegedly resides in the forested area close to Zwedru, Grand Gedeh County, probably near the village of Senewen.

2. Brooks was arrested previously and his release, subsequent activities and relatively open lifestyle in Zwedru and the surrounding villages indicate the lack of priority that the Liberian authorities have accorded to finding the individuals. The Panel recalls that on 23 June 2012 Brooks and an accomplice were arrested on suspicion of involvement in the attack of 24 April 2012 on Sakré. Although found to be in possession of six rounds of 7.62 mm ammunition, they were released days later. The national police have been unable to provide the Panel with any statements from the detainees or explain why they were released (see S/2012/901, para. 28). In September 2012, the Panel received information indicating that the two individuals had recruited and begun to mobilize some 150 Ivorian and Liberian combatants near Garleo, Konobo district, Grand Gedeh County (see ibid., paras. 28 and 78) and heard similar rumours in 2014.

3. A troubling aspect is that the Panel received information that former generals of the Movement for Democracy in Liberia, one of whom works for the Liberia Refugee Resettlement and Repatriation Commission and fought alongside Brooks and Barway, have been providing Brooks and his group with material support. In May 2015, the Pan-

el observed that that Commission employee brought rice to Brooks. The Commission employee told the Panel that he often stole rice from that distributed by the Office of the United Nations High Commissioner for Refugees and brought it to Brooks and his group of militants.

Annex VI

Handguns available in the local market in Monrovia*

* The annex has not been reproduced in the present document because it is strictly confidential.

Annex VII

Examples of artisanal pistols

Annex VIII

Attempted purchase of pistols from Emergency Response Unit officers*

* The annex has not been reproduced in the present document because it is strictly confidential.

Annex IX

Further information on payments to mercenaries

1. The network and the payments to mercenaries were exposed in May 2015 during efforts to expand the payment operation from Grand Gedeh County to River Gee and Maryland counties, based on the recognition that the latter two counties are the current hotspots for cross-border militant activity. In May, the national police received tips that well-known former Liberian generals were moving throughout River Gee County, holding meetings with other former fighters and, in some cases, paying them small sums. Based on those suspicions, the national police arrested Paye Suah in mid-May. He was subsequently released in unclear circumstances. On 16 May, the national police arrested Augustine Vleyee ("Bush Dog"), Ezekial Solo ("General Power") and Dennis Slayah ("Ble Goude")[a], with whom the national police were much more careful given what had happened days before with the escape of Suah.

2. According to the national police officer in charge of the case, Bush Dog, General Power and Ble Goude stated that they were undercover National Security Agency operatives working with the full support and knowledge of the Agency and the highest levels of the Governments of Liberia and Côte d'Ivoire. A former Agency official also told the national police that the generals were part of a covert operation that he was leading with highest-level governmental approval in Liberia and Côte d'Ivoire.

3. The national police asked headquarters whether that was the case and also inquired with National Security Agency officials. They received conflicting answers or answers that elided the question. None of the more senior officials ever directed the national police commander to release the men. Moreover, senior officials from neighbouring Grand

a The Panel has reported on the mercenary activities of the individuals in the past (S/2012/448, paras. 52 and 67-77; S/2011/757, paras. 25-30, 36, 39-40, 47, 51 and 53-54; and S/2011/367, paras. 22, 23 and 37). Bush Dog, in particular, has a long history with the conflicts in Liberia and Côte d'Ivoire. In 2011, he was a leading commander of the Guiglo-Blolequin brigade fighting for Gbagbo. He was twice arrested by the Liberian authorities and released in unclear circumstances. He also previously told the Panel that he had fought in Mali as a mercenary.

Gedeh County contacted the commander to speak on behalf of the former generals and stated that they were conducting a covert operation. Owing to the conflicting and confusing nature of the information, and given the gravity of the situation, the commander transferred the three former generals from Fishtown, River Gee County, to Monrovia so that the situation could be better understood and resolved with all the relevant high-level officials involved. He informed the Panel that, once in Monrovia, he had been instructed to turn over the three to the Agency. They were subsequently released. The Panel is unaware of any investigation into the former Agency official or that he was ever brought in for questioning.

4. National Security Agency officials informed the Panel that at the highest level they were unaware of the payments to the mercenaries, did not sanction such activities and were very concerned about the former Agency official claiming to have covert connections. They characterized his freelance stabilization efforts as rogue entrepreneurial endeavours. They told the Panel that the situation had caused tension in the relationship between Liberia and Côte d'Ivoire and that the Government of Côte d'Ivoire was sending a delegation to Monrovia to discuss the situation and move ahead constructively. The Panel is unaware whether that happened.

5. The Panel interviewed the former National Security Agency official leading the operation in May and June 2015. He acknowledged that he was leading the group of former mercenary generals to discourage militant activity. He denied receiving any money from Côte d'Ivoire or any other source to finance the operation. Instead, he stated that all the activities were voluntary because of the need to ensure security in the region.

6. The Panel interviewed the three former generals on multiple occasions during their detention in Fishtown and after their release. The Panel is of the opinion that they truly believed they were working for the Government of Liberia. They stated that they were indeed former mercenary generals, but that they had been working for the "Government" since May 2013 along with a group of more than 15 former Liberian generals, as indicated in statements taken while in police custody (annex X.A contains a handwritten list of generals). Bush Dog, General Power and Ble Goude independently informed the

Panel that since May 2013 the former National Security Agency official had been paying them every month. The payments had varied slightly over time and between the individuals, but averaged about $150 per month. The Panel contacted three other former generals on the list. Each confirmed the story and also stated that the former Agency official had also been paying them every month since May 2013 in roughly equal amounts. Moreover, the individuals told the Panel that the former Agency official had purchased telephones for them all (see annex X.B for images), purchased at least five motorbikes for the group (see annex X.C for receipts) and would occasionally cover miscellaneous expenses incurred during the operation.

7. The stated purpose of the mission was to contact the individuals currently involved in attacks and convince them not to conduct further attacks or pay them small amounts to discourage them from doing so. They travelled as far south as the Little Wlebo refugee camp in Maryland County. The generals said that they were not adequately supported or prepared for such an operation. According to their statements, they are Krahn from Grand Gedeh County and have no close ties to former combatants in River Gee County or Maryland County and could not speak the dialects. The only individual who had local ties was Paye Suah (see above), but the three generals removed him from the operation when it became clear that communities were afraid of him because he had committed well-known atrocities in River Gee County during his time as a rebel general. Suah was travelling back to Grand Gedeh County when he was arrested; this explains why he was arrested on his own, at a different time than the others.

8. Bush Dog, General Power and Ble Goude stated that they were operating only in Liberia and had not travelled to Côte d'Ivoire in years. However, they were arrested with a prepaid Ivorian MTN SIM card and a notebook full of numbers, many of which were Ivorian. Bush Dog had a bible containing a note about a residence in Abidjan dated 20 April 2015 (see annex X.D). When asked about the entry, he became flustered and was unable to explain. Ble Goude was arrested with an Ecobank ATM card (see annex X.E) and his passport, which included stamps indicating travel to Côte d'Ivoire and Ghana (see annex X.F). He was unable to explain the trips and denied ever visiting Ghana. The

stamp for Ghana is particularly interesting because it appears to from 12 April 2015 — nearly the same as the date in Bush Dog's bible. Moreover, it is an exit stamp from the Loguatuo border crossing from Liberia into Côte d'Ivoire. There are no entry or exit stamps from Ghana, suggesting that Ble Goude may have travelled only as far as Côte d'Ivoire. The Panel inquired with the Bureau of Immigration and Naturalization about the Loguatuo border stamp and was informed that it was a forgery and that there was an individual in the Bududuram refugee camp in Ghana who was known to forge documents like that to enter and exit Liberia. Two former militant sources of the Panel stated that the Loguatuo border crossing was a preferred crossing for such individuals.

9. The Panel obtained access to the individuals' telephones. They contained many numbers in Liberia and Côte d'Ivoire. There were also photographs and videos of the group along the Cavalla River. In a telling text message exchange, General Power is "suspended" by the former National Security Agency official and made to surrender his motorbike in an illustration of the military command structure that characterizes the group. A later text message shows his reinstatement (see annex X.G).

10. According to the individuals, before the National Security Agency released them, a senior official apologized for their arrest and praised their efforts to discourage cross-border attacks. All the officials with whom the Panel spoke, however, including those from the Agency, the national police and the Bureau of Immigration and Naturalization, stated that they were unaware of the activities of the three men and had no idea that the Government of Côte d'Ivoire had continued to pay mercenaries. Given that the payments never stopped, the way in which the case was handled in Monrovia and the confidence of the former Agency official, the Panel suspects that some individuals in the Government of Liberia may have been involved in or had knowledge of the matter.

Annex IX.A

Handwritten list of mercenary generals

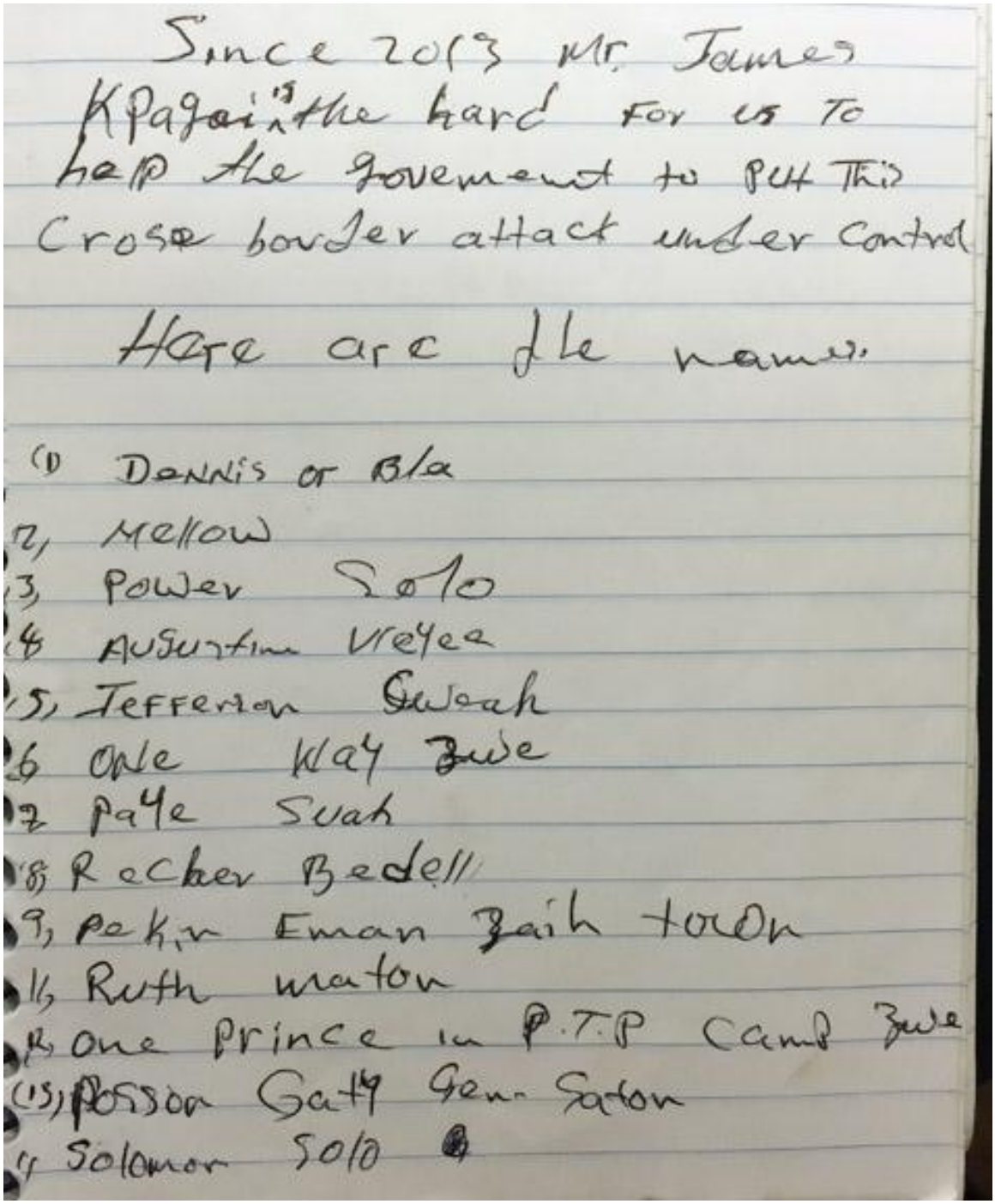
Since 2013 Mr James
KPagai is the hard for us To
help the Govement to put This
Cross border attack under Control

Here are the names.

(1) Dennis or Bla
2, Mellow
3, Power Solo
4 Augustine Weyea
5, Jefferson Gweah
6 One Way Zwe
7 Page Swah
8, Rocker Bedell
9, Pakin Eman Zaih toron
10, Ruth mator
11, one Prince in P.T.P Camp Zwe
(12), Bosson Gatty Gen. Salon
13, Solomon Solo

Annex IX.B

Telephones used by former mercenary generals

Annex IX.C

Receipts for motorbike purchases found on detained individuals

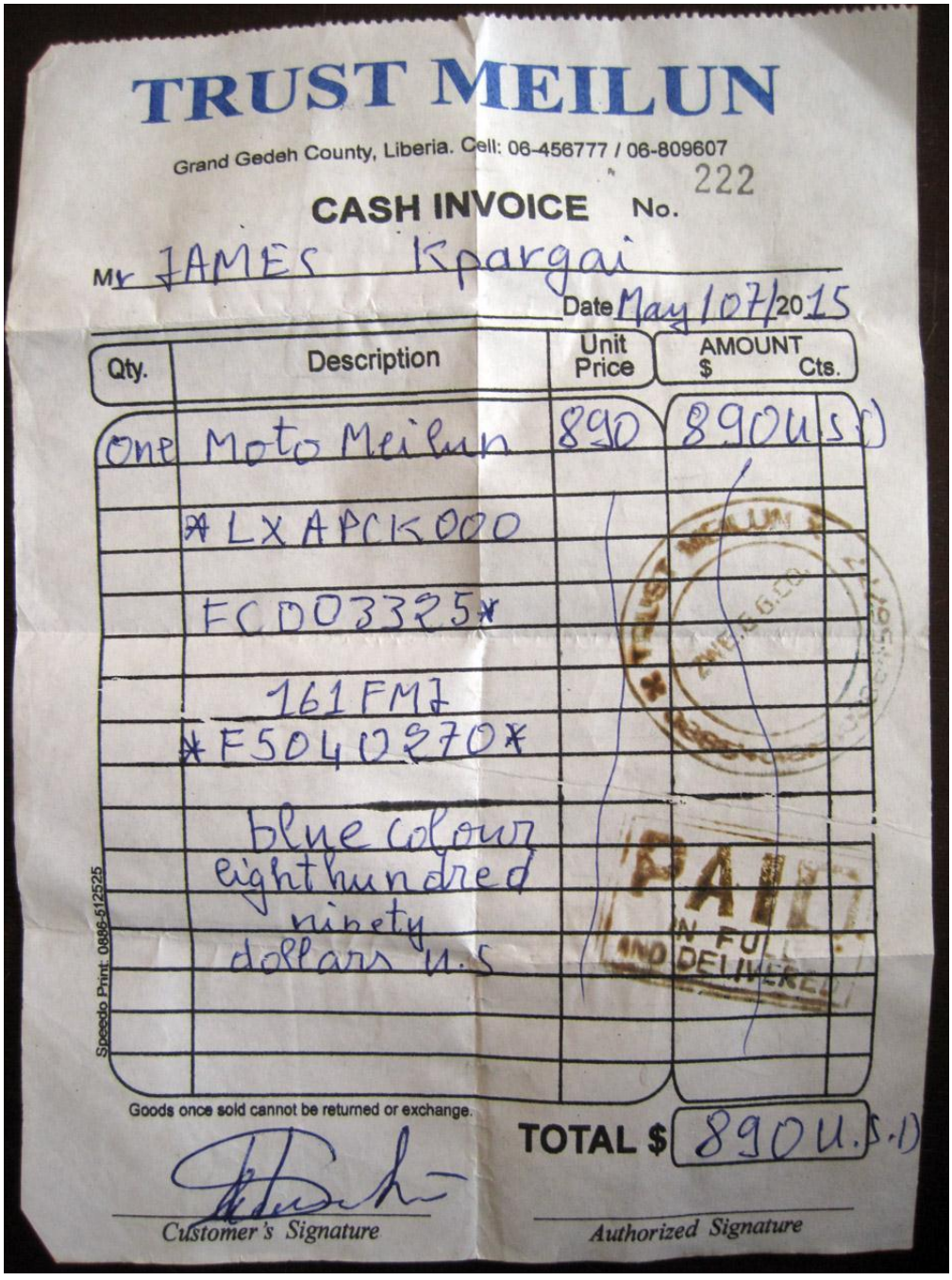

TRUST MEILUN

Grand Gedeh County, Liberia. Cell: 06-456777 / 06-809607

CASH INVOICE No. 222

Mr JAMES Kpargai

Date May 10/2015

Qty.	Description	Unit Price	AMOUNT $ Cts.
One	Moto Meilun	890	890 U.S.D
	*LXAPCK000		
	FCD03325*		
	161FMJ		
	F5040270		
	blue colour		
	eight hundred		
	ninety		
	dollars U.S		

PAID IN FULL AND DELIVERED

Goods once sold cannot be returned or exchange.

TOTAL $ 890 U.S.D

Customer's Signature

Authorized Signature

Speedo Print: 0886-512525

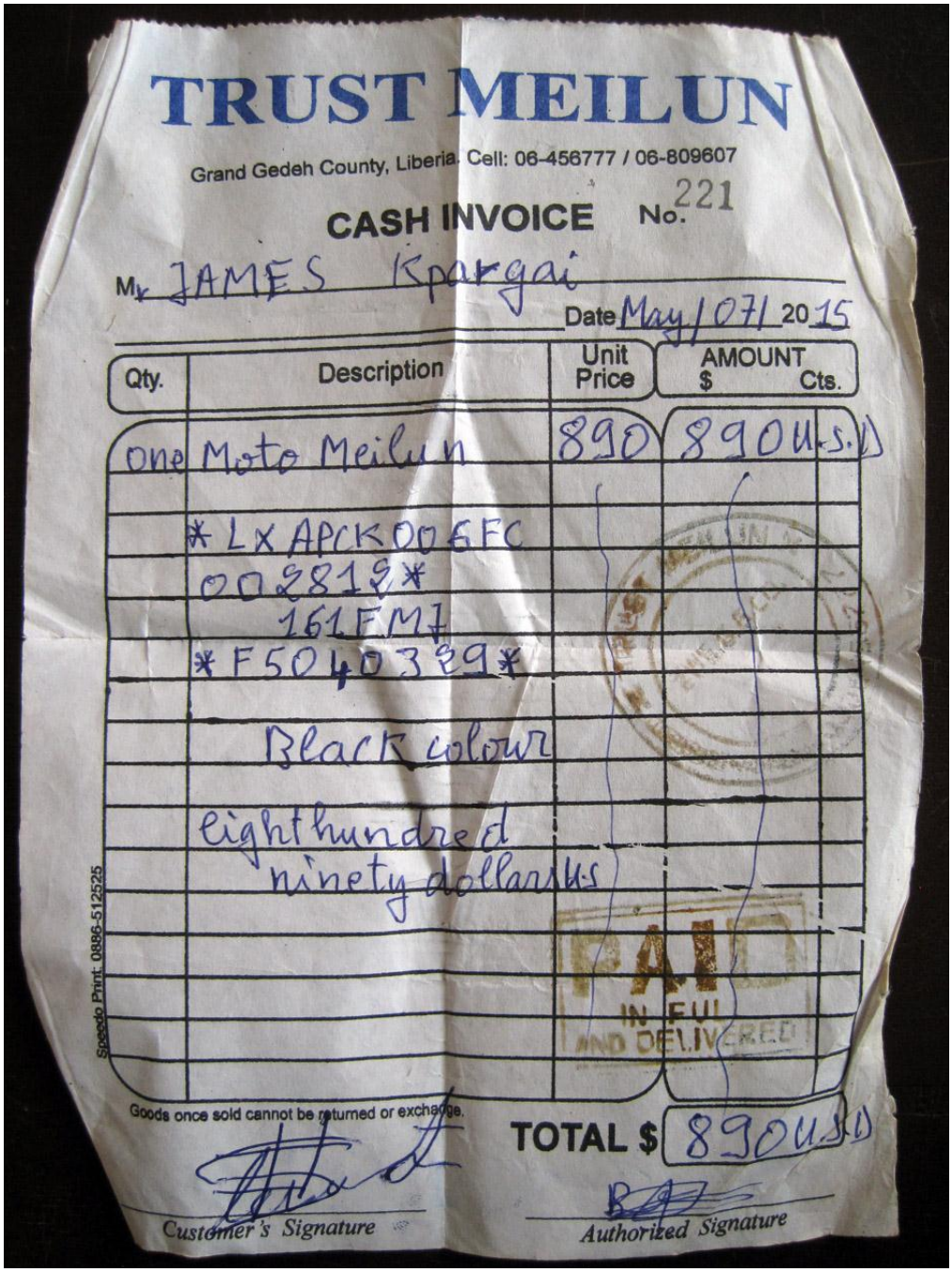

TRUST MEILUN

Grand Gedeh County, Liberia. Cell: 06-456777 / 06-809607

CASH INVOICE No. 221

Mr. JAMES Kpargai

Date May/07/2015

Qty.	Description	Unit Price	AMOUNT $ Cts.
One	Moto Meilun	890	890U.S.D
	*LXAPCK00EFC		
	00281?*		
	161FM7		
	F5040329		
	Black colour		
	eighthundred ninety dollarsU.S		

PAID IN FULL AND DELIVERED

Goods once sold cannot be returned or exchange.

TOTAL $ 890USD

Customer's Signature

Authorized Signature

Speedo Print: 0886-512525

Annex IX.D

Bush Dog's bible with April 2015 date and Abidjan address

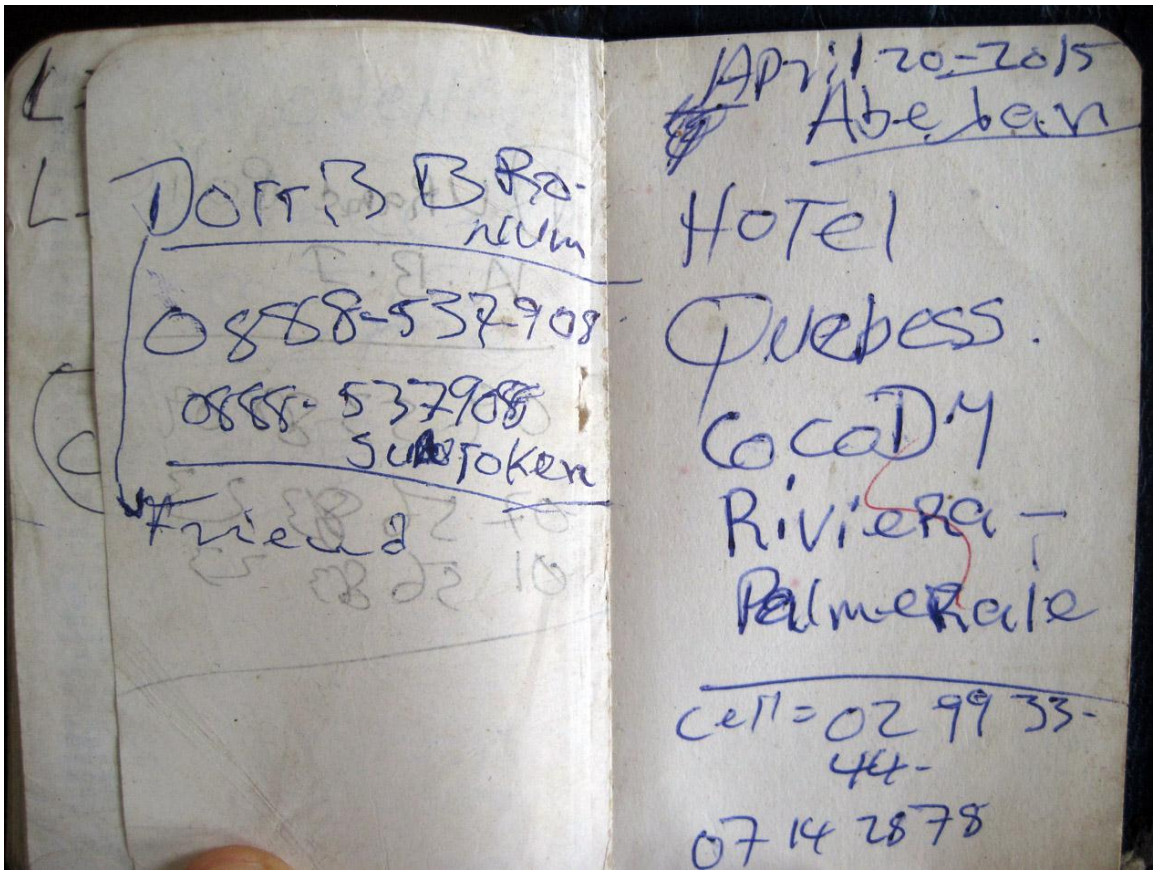

Annex IX.E

Ecobank card belonging to Dennis Slayah (“Ble Goude”)

Annex IX.F

Dennis Slayah's passport and stamped pages

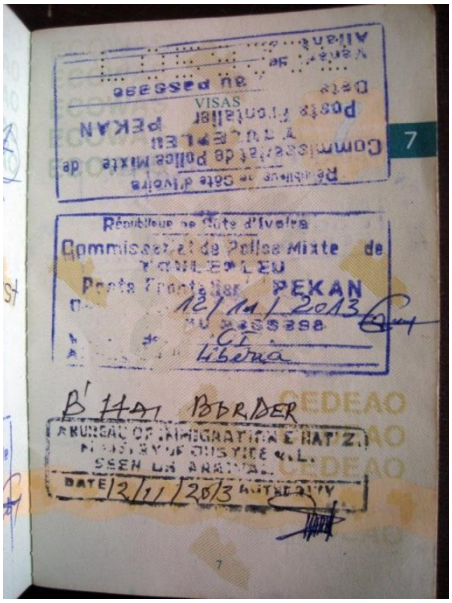

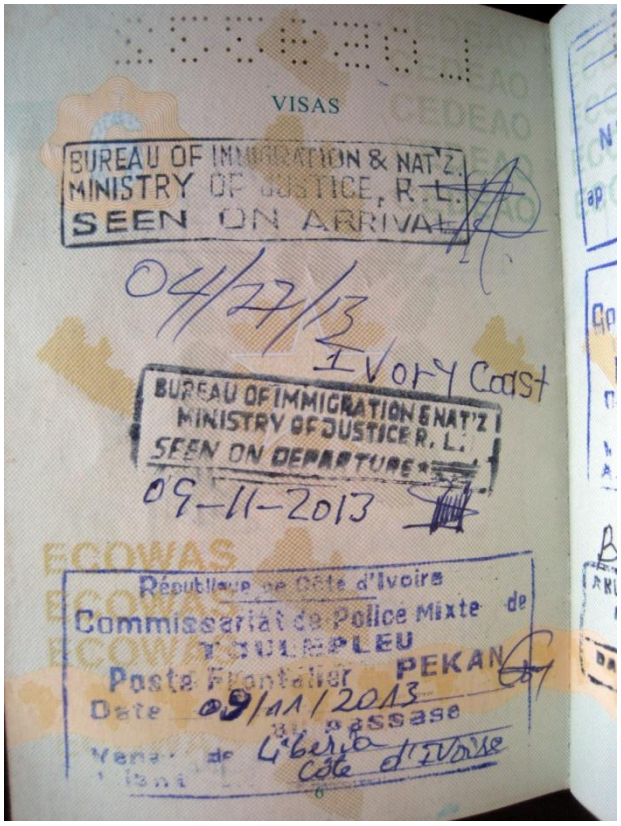
VISAS
BUREAU OF IMMIGRATION & NAT'Z.
MINISTRY OF JUSTICE, R.L.
SEEN ON ARRIVAL
04/27/13
Ivory Coast
BUREAU OF IMMIGRATION & NAT'Z
MINISTRY OF JUSTICE R. L.
SEEN ON DEPARTURE
09-11-2013
ECOWAS
République de Côte d'Ivoire
Commissariat de Police Mixte de
TOULEPLEU
Poste Frontalier PEKAN
Date 09/11/2013
Visa de passage
Liberia
Côte d'Ivoire

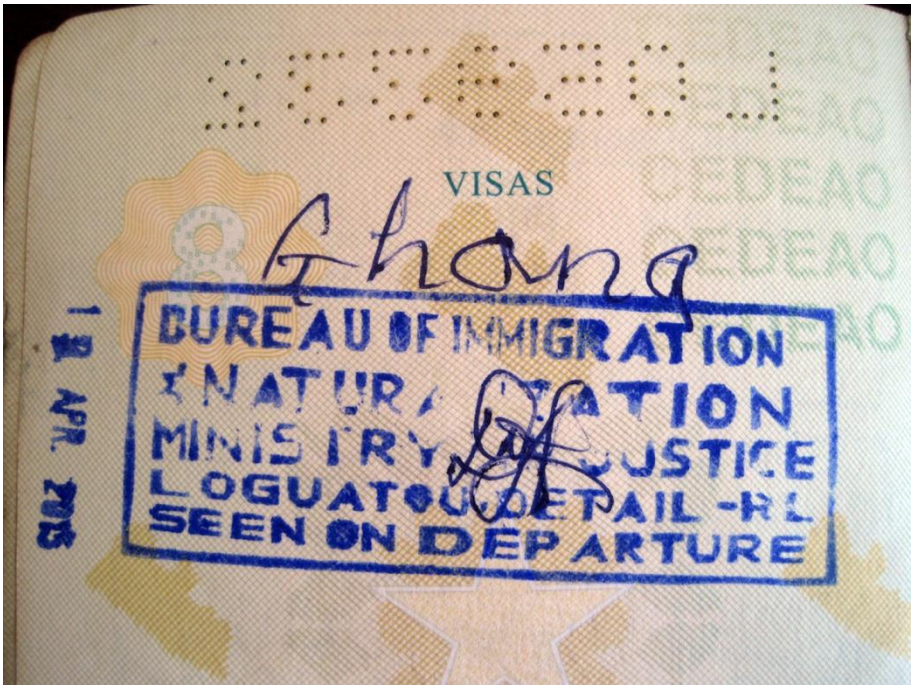
VISAS
Ghana
BUREAU OF IMMIGRATION
MINISTRY OF JUSTICE
SEEN ON DEPARTURE
15 APR 2013

Annex IX.G

Text messages sent by the former National Security Agency official to General Power, showing command and control responsibilities, military-style organization and links between former Liberian mercenary generals

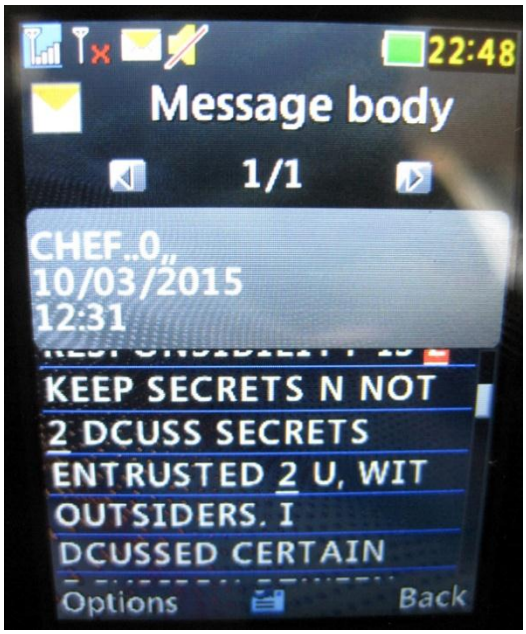

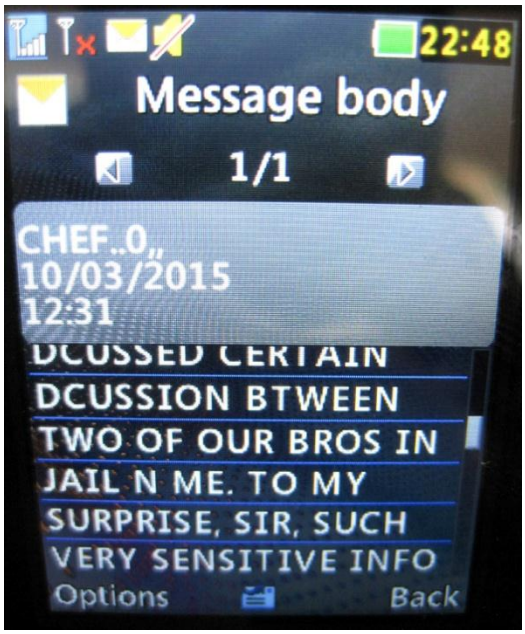

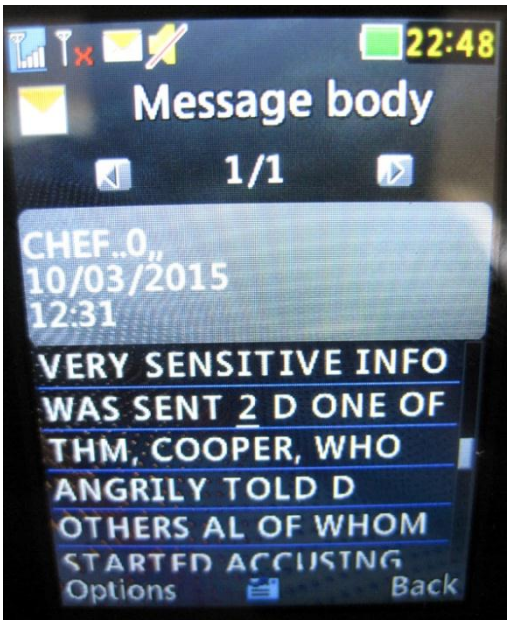

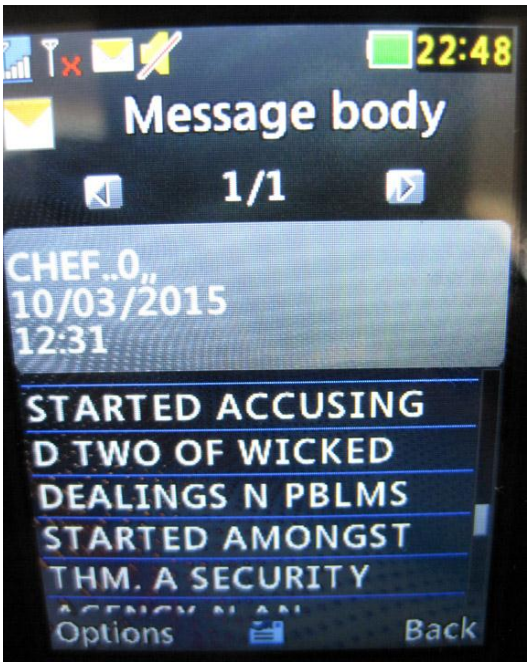
22:48
Message body
1/1
CHEF..0„
10/03/2015
12:31
STARTED ACCUSING
D TWO OF WICKED
DEALINGS N PBLMS
STARTED AMONGST
THM. A SECURITY
Options
Back

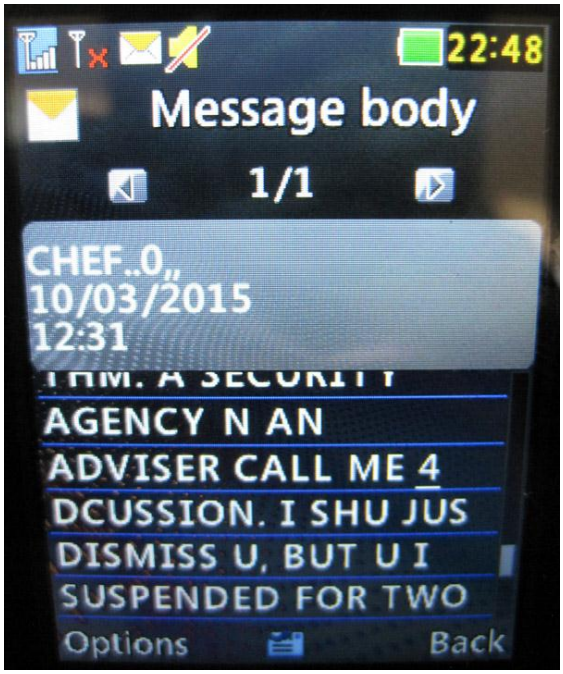
22:48
Message body
1/1
CHEF..0„
10/03/2015
12:31
AGENCY N AN
ADVISER CALL ME 4
DCUSSION. I SHU JUS
DISMISS U, BUT U I
SUSPENDED FOR TWO
Options
Back

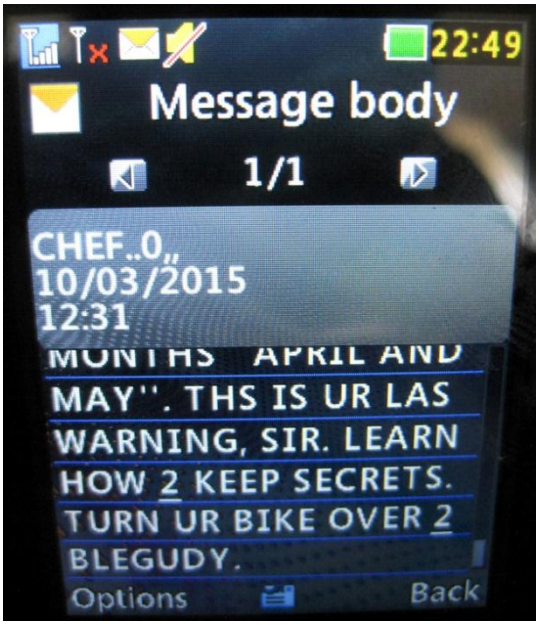
22:49
Message body
1/1
CHEF..0„
10/03/2015
12:31
MAY''. THS IS UR LAS
WARNING, SIR. LEARN
HOW 2 KEEP SECRETS.
TURN UR BIKE OVER 2
BLEGUDY.
Options
Back

Annex X

Photograph of Tiah Moduan Alexan, also known as “Terminator”, (rear) and Todia Bliase, also known as “Blessing”